

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1592

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 26 آب/أغسطس 2021، الساعة 15/05

الرئيس: السيد فرانك تريسلر..... (شيلي)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1592 لمؤتمر نزع السلاح.

كما أعلن سابقاً، ستخصص هذه الجلسة العامة لإجراء مناقشة بشأن مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي. وقد وفرت القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على امتداد عقدين من الزمن، فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، والتي دعت إلى زيادة إشراك المرأة في السلام والأمن، من حيث المشاركة وصنع القرار على حد سواء، الإطار الضروري لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في المحافل المعنية بمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، فلا بد، من الناحية العملية، من إجراء تقييم لمدى التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وقد خلصت دراسة مفيدة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أننا لا نزال دون المستوى المطلوب. وصحيح أن نسبة النساء المشاركات في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار بشكل عام ودبلوماسية نزع السلاح قد زادت على مدى العقود الأربعة الماضية، لكن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً منقوصاً. بل إن هناك تحد أكبر على مستوى القيادة، حيث يفوق عدد رؤساء الوفود الذكور عدد الإناث بأربعة مقابل واحدة في مفاوضات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإذا استمر التقدم بوتيرته الحالية، فسوف يستغرق الأمر عقدين قبل أن نصل إلى التكافؤ بين الجنسين في دبلوماسية نزع السلاح، ونحو خمسة عقود، أي حتى عام 2065، لنحقق التوازن بين الجنسين على مستوى رئاسة الوفود.

ولقد جلبت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات إضافية وتسببت، في بعض الحالات، في اتساع الهوة القائمة بين الجنسين. ويتعين اليوم، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ إجراءات محددة الأهداف لتسريع العملية الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويتوخى اجتماعنا لهذا اليوم تشجيع إجراء حوار صريح وصادق بشأن التقدم المحرز حتى الآن والتحديات التي تواجهها في ضمان تمثيل متنوع للمرأة وتحديد مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مشاركتها ودورها في مجال الأمن الدولي على نحو مجد وملمس. وأشكركم جزيل الشكر على مشاركتكم.

والآن، يسعدني ويشرفني أن أرحب بالسيدة كارولينا فالديفيا توريس، وكيلة وزارة خارجية شيلي، والسيدة ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، والسيدة بوني جينكينز، وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، والسفير فيديريكو فيليغاس، الممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين لدى مؤتمر نزع السلاح، والسيدة ريناتا هيسمان دالاكوا، رئيسة برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذين سيخاطبون هذا المؤتمر.

وبدايةً، دعونا نستمع إلى بعض الملاحظات الافتتاحية من السيدة فالديفيا توريس.

السيدة فالديفيا توريس (شيلي) (تكلمت بالإسبانية في بيان مسجل مسبقاً بالفديو): حضرات الزملاء الموقرين، يشرفني أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح أثناء فترة رئاسة بلدي له، في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن الوباء. واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لزملائي المتكلمين الذين تكلموا بتخصيص وقت من جداولهم الزمنية المزدحمة للانضمام إلينا اليوم.

لقد أظهرت شيلي التزاماً راسخاً بتدعيم إدماج المنظور الجنساني في المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار من خلال تعزيز الحوار والتفكير والعمل بغية تحديد مختلف السبل والوسائل الكفيلة بتقوية مشاركة المرأة ودورها في مجال الأمن الدولي على نحو مجد.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، يشارك بلدنا في المبادرات المختلفة المرتبطة بجدول أعمال المسائل الجنسانية، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وشيلي هي أيضاً عضو في مجموعة الأصدقاء من أجل المساواة بين الجنسين، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام

والأمن وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي تسعى كلها إلى وضع واستعراض استراتيجيات قوية التأثير باعتبارها أدوات لزيادة حضور النساء في قطاع الأمن وعمليات السلام والوساطة، وإلى المضي قدماً في تنفيذ القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات.

ويدعم بلدنا إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي جددنا من خلاله التزامنا الجماعي بهذه العمليات. وخطط عملنا الوطنية هي إحدى الآليات التي نعزز بها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذ القرار 1325(2000). وشيلي لديها بالفعل خطاً عمل وطنيتان وهي بصدد الإعداد لخطة ثالثة تتوخى القضاء على عوامل العنف الجنساني التي تواجهها المرأة وتبسيط الضوء على دور المرأة في التفاوض والوساطة وبناء السلام، وهي خطة ستوضح أيضاً، من منظور وطني، تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتفعيل أول شبكة إقليمية للوسيطات في المخروط الجنوبي، وهو تحالف انضمت إليه شيلي إلى جانب الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل.

وفضلاً عن الجوانب الأخرى ذات الصلة، فإننا نسعى، وفقاً لهذه الخطة الوطنية الأخيرة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية. أولاً، إدماج مجالات المراقبة والتقييم والمساءلة، مع مؤشرات واضحة، عن طريق الآليات التشاركية، وانتهاءً بمخصصات الميزانية. ثانياً، ضمان إدماج النهج الجنساني في سيناريوهات عدم الاستقرار غير المرتبطة بالحرب والإقرار بالآثار المتميزة التي يمكن أن تحدث في الحالات التي تتطوي على مخاطر، بما في ذلك النزاعات المسلحة، وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية، كما يتضح من الجائحة. وأخيراً، وهو الأهم، التفكير في كيفية التعامل مع البعد الرقمي والأمن (الأمن السيبراني والنكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في مجال الأمن، على سبيل المثال). ونأمل أن نتمكن، من خلال الإجراءات الملموسة التي اتخذت بموجب هذه الخطة الوطنية الثالثة، من تقريب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

وعلى المستوى الدولي، تؤيد شيلي النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2018 بشأن خطة نزع السلاح، وذلك فيما يتعلق بضرورة ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح باعتبارها وسيلة لتحقيق السلام والأمن المستدامين.

وكما يتبين من الدراسات الدولية التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمجتمع المدني، فإن تسريع تمكين المرأة في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح يتطلب تبسيط الضوء على جميع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار والتفاوض على المستويات الإقليمية والمحلية والعالمية ومعالجة تلك العقبات وإزالتها. وأود أن أشير تحديداً إلى دراسة صادرة عن المعهد تكشف أن النساء لا يمثلن سوى 32 في المائة من المشاركين في المحافل الأمنية في تلك المجالات الثلاثة. ولا تزال رئيسيات الوفود يشكلن أقلية على نحو ملحوظ. وهناك رقم واحد غني عن البيان: ففي عام 2018، كان 76 في المائة من رؤساء الوفود المشاركة في أعمال اللجنة الأولى ومفاوضاتها رجالاً. وفي المحافل الأصغر حجماً، مثل فريق الخبراء الحكوميين، لم تكن نسبة مشاركة المرأة تتجاوز 20 في المائة. وتطورت الحالة منذ اعتماد التزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وهذا يعني أن احتياجات المرأة وتطلعاتها وأولوياتها لا تزال لا تنعكس على نحو كاف في المناقشات التي دارت في هذه المحافل ولا في المخرجات والتوصيات والصكوك المنبثقة عن المفاوضات التي جرت فيها.

وتزداد الأمور سوءاً بالنسبة للنساء اللاتي يعانين تاريخياً من الهويات والخصائص المهمشة، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة، ونساء الشعوب الأصلية والنساء المنحدرات من أصل أفريقي. وفي ضوء هذه الأدلة، يجب أن نتساءل لماذا تستمر هذه التفاوتات، بالنظر إلى أن المشاركة المجدية للمرأة، فيما يبدو، عامل أساسي في المفاوضات الناجحة التي صمدت أمام اختبار الزمن. ومن المفيد أيضاً التفكير

في السبب الذي يجعل إحداث مثل هذه التغييرات في مؤتمر نزع السلاح وغيره من المحافل مسألة غاية في الصعوبة. وينبغي النظر إلى الجهود الرامية إلى تحقيق مشاركة مجدية للمرأة في مناصب القيادة وصنع القرار ليس من خلال منظور الصواب السياسي أو باعتبارها وسيلة للوفاء بالحصص الجنسانية فحسب، ولكن باعتبارها أداة لجعل العمليات التعاونية تقضي إلى نتائج أفضل. والمشاركة المجدية للمرأة ليست سوى بداية رحلتنا. وقد ساعدت الجهود الدولية في تسليط الضوء على الحالة، مما مكن من تنفيذ التدابير الملموسة التي دعمها بلدي من خلال مشاركته النشطة، على سبيل المثال، في الأفرقة غير الرسمية المعنية بالمساواة الجنسانية في المؤتمرات الاستعراضية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) واتفاقية الذخائر العنقودية.

إننا نأمل أن نسهم، من خلال المناقشة المواضيعية لهذا اليوم، في التوصل إلى فهم أفضل للعقبات التي تحول حالياً دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في المحافل الأمنية الدولية، وذلك بتقديم تصورات جديدة أو البناء على التصورات القائمة. وأدعوكم إلى اقتراح تدابير محددة يمكن بلورتها في هذا المحفل وغيره من المحافل، بما يمكننا من الانتقال من الأقوال إلى الأفعال ومن ثم ترجمة الإنصاف بين المرأة والرجل إلى واقع ملموس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة وزارة الخارجية في شيلي على ملاحظاتها الافتتاحية. وأعطي الكلمة الآن لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): حضرات الزملاء الموقرين. يسرني أن أخاطب المؤتمر اليوم بمناسبة هذا الحدث الذي يكتسي أهمية بالغة ويأتي في توقيت مناسب لبحث مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي. وتمشياً مع أولويات الأمين العام وتعهداته بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وبصفتي، بطبيعة الحال، مناصرة دولية للمساواة بين الجنسين، فقد جعلت من تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشاركتها في كافة عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة جزءاً من مهامكم كممثلة سامية لشؤون نزع السلاح.

إن ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في نزع السلاح ليس هو الإجراء السليم الذي ينبغي اتخاذه فحسب، بل هو أيضاً الخطوة الذكية التي يتعين القيام بها. وقد بين الأمين العام للأمم المتحدة في خطته لنزع السلاح أن ضمان التكافؤ بين الجنسين في مجال نزع السلاح واجب أخلاقي وضرورة تنفيذية في الآن ذاته. وتمثل الأطر المرجعية الدولية، مثل قرار مجلس الأمن التاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، إقراراً عالمياً بالدور الحاسم الذي تضطلع به النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من إقرار العالم بأهمية المشاركة المتساوية للرجل والمرأة في المحافل المتعددة الأطراف، لا يزال نقص تمثيل المرأة واقعاً قائماً. ففي معظم المؤتمرات الدولية المعنية بنزع السلاح، لا تمثل النساء سوى ثلث المندوبين، بل إن نسبة من يترأس منهن الوفود أقل من ذلك. وفي كامل تاريخ دورات اللجنة الأولى البالغ عددها 75 دورة، لم تتول امرأة منصب الرئاسة إلا مرة واحدة. ومن الواضح أن هناك ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين هذه الأرقام. وكما سبق أن قلت في اللجنة الأولى في العام الماضي، فإن الوقت قد حان لتسريع التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في اجتماعاتنا الخاصة بنزع السلاح. وأدعو كافة الدول المشاركة إلى وضع معايير وضمان المساواة فيما يتعلق ببلوغ هدف المساواة التامة بين الجنسين بنسبة 50 إلى 50.

حضرات الزملاء الموقرين، لقد تسببت التوترات المتزايدة وانعدام الثقة في تآكل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الذي أنشأه المجتمع الدولي بشق الأنفس. وفي حين أننا نسعى جماعياً

لإحياء عمل هذا المؤتمر، فإنه من الواضح أن إشراك أصوات متنوعة تطرح أفكاراً جديدة أمرٌ حاسم للحفاظ على أهمية وفعالية عمل المؤتمر وهيكل نزع السلاح على نطاق أوسع، من جهة، ولضمان أن تكون نتائج هذا العمل متوافقة للغرض منها وتستجيب للحقائق الحالية والمستقبلية، من جهة أخرى.

لقد تناول مؤتمر نزع السلاح بالفعل مسألة المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح. وأرحب بهذه الجهود التي بذلتها عدة رئاسات على مر السنين، كان آخرها الأرجنتين، وشيلي اليوم. كما أشيد بالمقترحات الأخيرة التي قدمتها الرئاسة الأسترالية والكندية لإجراء تحديث تقني للنظام الداخلي للمؤتمر بحيث يعكس المساواة بين المرأة والرجل. وفي حين أن هذه المناقشات لم تقض إلى التغييرات التي كان يأملها الكثيرون، بمن فيهم أنا، فإنني أرى أن انطلاق الحوار مسألة إيجابية وأن المؤتمر تمكن من إجراء تبادل صريح للآراء بشأن مشاركة المرأة في هذه الهيئة. ويمكن أن تؤدي هذه المناقشات، في نهاية المطاف، إلى تغيير منهجي في نهجنا إزاء المشاركة لا يتصدى للحوار الهيكلية التي تحول دون تكافؤ فرص الوصول فحسب، بل أيضاً للتحيزات الأخرى التي تعوق مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في محافل نزع السلاح وخارجها.

ونتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ينعقد المؤتمر اليوم بصيغة مختلطة، حضورياً وافتراضياً، مستفيداً من منصات المؤتمرات الافتراضية الجديدة. وقد استمع المؤتمر، هذا العام، لعروض افتراضية قدمها مختلف أصحاب المصلحة الذين يمثلون مؤسسات أكاديمية ومراكز تفكير وشباباً مناصرين. وآمل أن يواصل المؤتمر اغتنام هذه الفرصة لدعوة أصوات جديدة ووجهات نظر متنوعة للمشاركة في مناقشاته الموضوعية.

أصحاب السعادة، لقد كان الأمين العام واضحاً جداً في قوله إن تحقيق المساواة بين الجنسين مسألة تتعلق بإعادة توزيع السلطة. وسيتطلب الأمر التزاماً من جميع الرجال والنساء والكثير من الجهود المتزامنة للنجاح في ذلك المسعى. ويجب علينا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن إحراز التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين لا يمكن أبداً اعتباره أمراً مفروغاً منه. فالحقوق المكتسبة بشق الأنفس يمكن أن تتآكل بسهولة إذا لم تكن محمية، لا سيما في سياق تطبعه النزاعات والأزمات.

وبالتوازي مع جهودنا الرامية إلى تمكين المرأة من المشاركة المجدية في مسألة نزع السلاح، يجب علينا أن ننكب بشكل منهجي على الأثر الجنساني للنزاعات والأسلحة بكافة أنواعها، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين الناجم عن الأسلحة النووية على النساء والفتيات، وآثار التحيزات الجنسانية في تطوير التكنولوجيات الناشئة في منظومات الأسلحة، كما هو الحال في مجال الذكاء الاصطناعي. ولكي تتمكن الدول الأعضاء من التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح التي تنطبق على سكاننا بكافة شرائحهم، يجب عليها أن تنظر في الأبعاد الجنسانية عند التعاطي جوهرياً مع البنود الأساسية المدرجة في جدول الأعمال سعياً إلى تنفيذ ولايات هذه الصكوك.

إن ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل والنظر بصورة منهجية في الآثار الجنسانية للأسلحة سيتطلب تحولاً نحو نهج إزاء السلام والأمن يركز على الناس بشكل أكبر. فالأمن يختلف باختلاف الأشخاص حسب جنسهم وحسب عوامل أخرى مثل الموقع والإعاقة والعمر. ويجب أن نصر على إعطاء جميع الأصوات، ولا سيما أصوات أكثر المتضررين من الحروب والنزاعات، منبراً يمكن سماعها من خلاله. ويجب علينا أولاً أن نفهم الهياكل قبل أن نهدمها وأن نتصدى للقوى المحركة للاستبعاد المنهجي للنساء وأصحاب المصلحة الآخرين الممثلين تمثيلاً ناقصاً. ويجب أن نحرص على ألا نترك أي شخص خلف الركب في عملية صنع القرار والسياسات والبرامج التي ننفذها. وهذه جميعها إجراءات ضرورية لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على نحو أكثر فعالية وشمولاً.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به مندوب أستراليا الموقر قبل أسابيع قليلة، ومفاده أن مشاركة المرأة يجب أن تُقبل ليس كتمارسة، ولكن كمسألة مبدأ. وإذا كان ثمة مبدأ واحد نتفق عليه اليوم، فإني أأمل أن يكون هو أن أصوات نساء العالم لا تقل قيمة عن أصوات الرجال، وأن جميع الفتيات يستحقن أن تتاح لهن نفس الفرص مثل الفتيان لبناء مستقبلنا المشترك. ويذكرنا ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن هذا ليس امتيازاً، وإنما هو حقٌ أساسي من حقوق الإنسان. وطالما لا يتمتع نصف السكان - أي النساء والفتيات - بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال، فلا يمكننا أن نقول إننا نعيش في عالم قوامه الحرية والمساواة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية على تكريمها بالمشاركة من نيويورك وعلى بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لوكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، السيدة بوني جينكينز.

السيدة جينكينز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): سيدي الرئيس، إن الموضوع الهام المتمثل في مشاركة المرأة ودورها المجدي في الأمن الدولي موضوع محبب إليّ جداً. ولا يمكن التقليل من أهمية إشراك المرأة في مناصب التأثير وصنع القرار فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن. وينطبق هذا بشكل خاص على مجال الأمن الدولي، ولا سيما مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. فهذه قضايا تمس الجميع، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو التوجه الجنسي. والولايات المتحدة فخورة بتأييدها لقرارات الجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار منذ أن عرض القرار الأول على أنظار اللجنة الأولى في عام 2010.

إننا نواجه حالياً بيئة أمنية عالمية معقدة تتسم بعدم الاستقرار، والنزاعات، ومستويات قياسية من النزوح، ووجود جهات فاعلة من غير الدول مسلحة تسليحاً جيداً، وتجدد المنافسة بين القوى العظمى. وتتنافس الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في جميع مجالات النزاع وتسعى إلى تحقيق مصالحها باستخدام مجموعة متنوعة من الأسلحة التي يتوسع نطاقها بإطراد. ومفهوم الأمن الدولي يتغير أيضاً، إذ يشمل الآن مجالات سياسات عامة متنوعة مثل تغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، والأمن الصحي. وهذه كلها مجالات غالباً ما تتأثر فيها النساء والفئات السكانية الضعيفة الأخرى على نحو غير متناسب، وبالتالي فإن مشاركتهن في عملية صنع القرار تكتسي أهمية أكبر.

لقد حققت المرأة، في مواجهة التحديات البالغة الصعوبة والتعقيد في المناطق المتضررة من النزاعات، نجاحاً كبيراً في التخفيف من حدة التطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، وتسوية النزاعات عن طريق الوساطة والتفاوض غير العنيفين، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات من خلال تعزيز فعالية الخدمات الأمنية، وجهود حفظ السلام، والمؤسسات، وصنع القرار. ومع ذلك، لا تزال مثلثات تمثيلاً ناقصاً في جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام بعد انتهاء النزاع في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن مفاوضات السلام تزداد احتمالات نجاحها وانتهاءها بإبرام اتفاقات سلام دائمة عندما تشارك فيها المرأة.

إن الأمر لمؤسف حقاً، لأن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها تساعد في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وديمقراطية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار فرادى البلدان والمناطق ككل على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة السياسية للمرأة وتوليها مناصب قيادية في البيئات الهشة، لا سيما أثناء عمليات التحول الديمقراطي، أمران حاسمان لاستدامة المؤسسات الديمقراطية.

لقد كانت الولايات المتحدة، لسنوات عديدة، رائدة في النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وهناك نساء يشكلن محور فريقنا الخاص بنزع السلاح. وقد أنجزت سلفي، وكيلة وزارة الخارجية

السابقة روز غوتيمولر، عملاً رائعاً خلال فترة عملها كمفاوضة رئيسية للولايات المتحدة بشأن معاهدة ستارت الجديدة. وبصفتي وكيلة وزارة الخارجية الجديدة لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، فإن من دواعي فخري أن أنضم إلى نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان والعديد من النساء الأخريات اللاتي قدن فريق التفاوض في حوارنا الأخير مع روسيا بشأن الاستقرار الاستراتيجي. كما أحيي العضوات الرائعات في وفدنا إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف، واللاتي يجسد عملهن الإسهامات الحيوية التي يمكن للمرأة أن تقدمها في السلام والأمن الدوليين عندما تتاح لها الفرصة وعندما تولي الحكومات الأولوية للمساواة بين الجنسين، مثلما فعلت الأمم المتحدة.

لقد جعلت وزارة الخارجية من المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات عنصراً رئيسياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وهو إجراء يعكس القيم الأمريكية ويسهم في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والسلام والأمن الدوليين. كما سعت الوزارة إلى كفاءة إدماج أهداف المساواة بين الجنسين إدماجاً كاملاً في وثائقها الخاصة وأيضاً في الوثائق المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط والحالة.

ويكرس إقرار قانون المرأة والسلام والأمن لعام 2017 التزام بلدي بضمان فرص متساوية للمرأة. ويعزز هذا القانون، بوصفه أول قانون وطني شامل من نوعه، المشاركة المجدية للمرأة في جميع الجوانب المتعلقة بمنع نشوب النزاعات في الخارج وإدارتها وتسويتها وجهود الإغاثة والإنعاش في فترة ما بعد انتهاء النزاع. وتُجسد هذه التدابير، مجتمعة، جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات والهشاشة، ومنع العنف والفظائع وتعزيز الاستقرار من خلال توفير التوجيه والتدريب في مجال السياسات الاستراتيجية.

وقد أعلن وزير الخارجية بلينكين، في نيسان/أبريل 2021، عن تعيين مسؤول أول معني بشؤون التنوع والإدماج على رأس فريق تتمثل مهمته في التصدي للتحديات التاريخية المتعلقة بالتنوع والإنصاف والإدماج داخل وزارة الخارجية وتنسيق تلك الجهود. وقام أكثر من 30 مكتباً ومكتباً مستقلاً بإنشاء مجالس لمواجهة تلك التحديات، وهناك أكثر من 130 وظيفة في الولايات المتحدة تتعامل معها في كل منطقة من مناطق العالم. ويسعدني أن أبلغكم أن المكاتب الثلاثة التي أشرف عليها تقوم أيضاً بإنشاء مجالس لتعزيز المبادرات المتعلقة بمواضيع مثل المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميل الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض جهودنا في الخارج. فقد أولى مكتب تحديد الأسلحة والتحقيق والامتثال، في إطار عمله بشأن الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وبالتعاون مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي التي ترتبط معها بشراكة، الأولوية للتوازن بين الجنسين في مشاركة الشركاء الدوليين في هذا المشروع. وتمثل النساء ثلث الرؤساء المشاركين التسعة الذين يقودون أفرقة العمل الثلاثة التابعة للشراكة. وفلسفة التوازن بين الجنسين هذه هي التي نعتمدها في اختيار المحاورين والمنسقين عند تنفيذ أنشطة التتقيف. وأخيراً، فإننا نشجع بنشاط أكثر من 25 دولة شريكة على تنويع وفود كل منها بغية إشراك مزيد من النساء في العمل المهم الذي تضطلع به الشراكة.

وقبل بضعة أشهر فقط، وبالضبط في 8 آذار/مارس 2021، أنشأ الرئيس بايدن مجلس السياسات الجنسانية للبيت الأبيض، وهو مجلس يعنى بتنسيق نهج على النطاق الحكومي الشامل إزاء الإنصاف والمساواة بين الجنسين وبوضع استراتيجية جنسانية فدرالية. وعين وزير الخارجية بلينكين مكتب القضايا العالمية للمرأة لدى الوزارة لتمثيله في المجلس، وسيتعين علينا في وزارة الخارجية أن نستخدم حزمة أدواتنا الدبلوماسية الكاملة للوفاء بولاية الرئيس.

ودعت الولايات المتحدة أيضاً إلى بلورة سياسات عامة تدعم المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات، والتي تشكل، مجتمعة، أسس تحديد الأسلحة. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً، ولكننا نعلم أيضاً أن العديد من الممارسات الفضلى لم تتحقق بالكامل بعد.

وتظل مشاركة المرأة في القوى العاملة في مجال العلوم والتكنولوجيا مصدراً واسعاً وغير مستغل لإمكانات النمو الاقتصادي لجميع الدول. وينبغي أن تتاح للنساء والفتيات على الصعيد العالمي فرص متساوية لمتابعة التعليم والعمل في ذلك المجال، وينبغي أن تشجع السياسات العامة الاستثمار في التعليم المنصف للجنسين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات على الصعيد الدولي.

ولسوء الحظ، وكما هو عليه الأمر في العديد من الحالات عندما نتحدث عن نوع الجنس وغيره من أشكال المساواة، لا يوجد إقرار عالمي بأن النساء والأشخاص الملونين وأفراد المجموعات الأخرى الممثلة على مر التاريخ تمثيلاً ناقصاً لا تتاح لهم فرص الحصول على المعرفة في تلك المجالات والتكنولوجيات المتعلقة بالتعليم أو الفرص الوظيفية. ويجب التغلب على الحواجز النظامية، التي هي نتاج المعايير الثقافية والقانونية في جميع البلدان والمناطق، إذا أريد للمرأة أن تشغل مناصب تمكنها من الإسهام في مجالات السياسات المتعلقة بالأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وغالباً ما تكمن هذه الحواجز النظامية في التفاصيل. ويعد لفت الانتباه إلى هذه التفاصيل وتصحيحها جزءاً أساسياً من الجهود الرامية إلى التصدي لهذا التحيز.

لقد رأينا تكلفة النقاعس هنا في مؤتمر نزع السلاح عندما حاولنا إجراء تحديث تقني للنظام الداخلي لجعله محايداً جنسانياً، على الرغم من أننا فضل مصطلح "شاملاً للجنسين". والصيغة الحالية للنظام الداخلي مثالاً على الحواجز الصغيرة والتمييز اللذين تواجههما النساء وغيرهن في مجالات الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار كل يوم. ويجب ألا يستغرق تحديث هذه الصيغة أكثر من 10 دقائق، لأنه مثل تصحيح خطأ مطبعي.

وبدلاً من ذلك، تعرضنا للعرقلة عندما منعت أقلية صوتية صدور القرار. وهذا أمر غير مقبول ولا يمكن أن نسمح باستمراره. يمكنني أن أفترض، في أفضل الحالات، أن المعارضين على التحديث لا يدركون حقاً أهميته. ولهؤلاء أقول إن الكلمات مهمة، والرموز مهمة. فالإشارة إلى كل موظف في هذا المؤتمر بصفته "هو" ليست أكثر شمولاً من الإشارة إليهم جميعاً بصفتهم "هي".

ومع ذلك، أعتقد، في المحصلة، أن هذه الاعتراضات صادرة من أولئك الذين يشعرون بالتهديد من فكرة أي تغيير. وأود أن أقول لصانعي القرار هؤلاء إن التغيير أمر حتمي. ويمكنكم أن تكونوا جزءاً منه أو يمكنكم أن تجدوا أنفسكم على الجانب الخطأ من التاريخ. القرار عائد إليكم.

وفي الختام، أعتز بكوني أول أمريكية من أصل أفريقي تشغل منصب وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة، وبالتالي أول أمريكية من أصل أفريقي وامرأة ملونة تشغل منصب وزيرة الخارجية لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي. وأعتزم استخدام منصبي لتوجيه الجيل القادم من النساء والأشخاص الملونين الذين يبحثون عن وظائف في مجالات الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وبصفتي المؤسسة والمديرة التنفيذية السابقة للمنظمة غير الحكومية "نساء ملونات للنهوض بالسلام والأمن"، سأواصل الدعوة بلا كلل ولا ملل إلى إشراك النساء والفتيات في جميع جوانب السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. إنها معركة تستحق أن نخوضها، ولن يهدأ لنا بال حتى نكسبها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لك، حضرة وزيرة الخارجية جينكينز، على تكرمك بالمشاركة في هذا الحدث وعلى إسهامك في المناقشة.

وأعطي الآن الكلمة للسفير فيديريكو فيليغاس من الأرجنتين.

السيد فيليغاس (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة شيلي على تنظيم هذا الحدث الهام وعلى الدعوة الكريمة التي وجهتها لي للانضمام إلى حلقة النقاش، ولزملائي المتكلمين على العروض التي قدموها. إن المسألة المطروحة للنقاش مسألة حساسة وبالغة الأهمية. ولكن قبل كل شيء، سيدي الرئيس، إذا كنا ننظر إلى موضوع جلسة اليوم بوصفه تحدياً كبيراً، فلأن الأمر يتعلق بتغيير واقع قوامه عدم الإنصاف والظلم والتمييز. ولذلك فإن التحدي مزدوج.

كما تعلمون، عندما تولينا الرئاسة في آذار/مارس 2020، قدما إلى المؤتمر ورقة عن المؤتمر ونوع الجنس للنظر فيها. وكان الغرض من الورقة هو تقديم معلومات أساسية للنقاش في المؤتمر بدءاً من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) الذي يدعو إلى إدماج المنظور الجنساني في مسائل السلام والأمن. وكانت الأرجنتين أيضاً أحد البلدان التي أخذت زمام المبادرة في المفاوضات بشأن ذلك القرار.

إننا، كدولة، نعتقد أن هناك فرصاً لتحسين التقدم المحرز في المسائل الجنسانية، والتي لا تزال تعاني من الإهمال، إلى حد ما، في مجال نزع السلاح. ولهذه الغاية، نعتقد أننا بحاجة إلى تقييم ما أنجز حتى الآن وأن ذلك يجب أن يكون نقطة الانطلاق لإحراز مزيد من التقدم. ولذلك، دعونا نتساءل ما الذي تحقق إلى الآن؟ واسمحوا لي أن أدلي، بدايةً، بتعليق عام. إن البشرية تميل إلى تحقيق التقدم بإحدى طريقتين: فهناك طرق عنيفة، مثل الثورات، وهي محاولات لتغيير حالات الظلم الهيكلي؛ وهناك طرق سلمية، مثل قواعد القانون المحلي والدولي. وفيما يتعلق بهذه الطريقة الثانية – وهي بالطبع ما يهم أعضاء حلقة النقاش اليوم – هناك، تاريخياً، نوعان من العمليات: ففي بعض الحالات، يتم اعتماد لائحة تعكس واقعاً مادياً قائماً وتضفي عليه شكلاً قانونياً؛ وفي حالات أخرى، تتوخى اللائحة تغيير الواقع من خلال نظام قانوني يشمل قيم المجتمع. وفي الحالة الأخيرة، تكون اللائحة محاولة لتغيير حالات عدم المساواة أو التمييز، على الرغم من أن الواقع المادي يفيد بعدم وجود توافق في الآراء في المجتمع بشأن تلك اللائحة. وهذا ما نقوم به اليوم، سيدي الرئيس، لأنه إذا تساءلنا عما تحقق حتى الآن، فسنجد أننا حققنا نجاحاً كبيراً فيما يتعلق باعتماد لوائح تدمج المنظور الجنساني في مجال نزع السلاح والأمن.

إن لدينا معاهدة لتجارة الأسلحة صدق عليها أكثر من 110 أطراف، ويفرض منطوقها على الدول الأطراف المصدرة التزاماً واضحاً، عند إجراء تقييمات للمخاطر، بأن تأخذ في الحسبان خطر استخدام الأسلحة في ارتكاب أو تيسير ارتكاب أعمال عنف جنساني خطيرة أو أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال. ولدينا قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وهو أول وثيقة قانونية رسمية لمجلس الأمن تدعو أطراف النزاعات المسلحة إلى احترام حقوق المرأة. ولدينا قرار الجمعية العامة 46/73، الذي يسلّم بضرورة تيسير مشاركة المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص. وقد دعا الأمين العام في خطته لنزع السلاح، والتي سبقت الإشارة إليها اليوم بالفعل، إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار. ويتحدث فريق الخبراء المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل عن التكنولوجيات الناشئة في مجال الأسلحة ذاتية التشغيل وكيف يمكنها أن تقلل من التحيزات الاجتماعية، بما في ذلك التحيزات العرقية والجنسانية، أو تديمها أو تضخمها. والقائمة تطول: لدينا الإعلان المتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ واتفاقية أوتاوا التي سبق الإشارة إليها بالفعل هنا والتي تنص، بموجب خطة عمل أوسلو، على ضمان مراعاة مختلف احتياجات وآراء النساء والفتيات؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية الذخائر العنقودية. وتعالج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً هذه المسألة.

وقد تطرقت وكالة وزارة الخارجية إلى نقطة أخرى غاية في الأهمية، تتعلق بالأثر الجنساني للأسلحة النووية والدراسات العلمية التي تكشف أن الإشعاع المؤثر يؤثر بشكل أكبر على النساء مقارنة بالرجال. إضافة إلى ذلك، على سبيل المثال، وفي إطار مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي التي

انضمت إليها الأرجنتين، وافقنا على بيان برلين الذي يدعو الدول إلى ضمان إدراج المنظور الجنساني في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والإحصائيات التي سمعناها اليوم لا تترك مجالاً للشك. ومن الناحية الإيجابية، فإن اتفاقات ما بعد انتهاء النزاعات التي ساعدت النساء في التفاوض بشأنها هي أكثر احتمالاً بنسبة 35 في المائة لأن تصمد أمام اختبار الزمن. ونحن نعلم جيداً أنه سيكون محجفاً ألا يكون هناك سعي إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ومع ذلك، وكما أوضحت اليوم، فإن مؤتمر نزع السلاح عليه دين يتعين الوفاء به. لقد حاولت الأرجنتين ذلك، ونحن مقتنعون، كما أشارت وكالة وزارة خارجية الولايات المتحدة، أن هذه حقيقة لا مفر منها وأنه يعود لنا أن نقرر ما إذا كنا نريد أن نكون أبطالاً أو متخرجين في هذا التحول.

وبغض النظر عن الجهود الهائلة التي تبذلونها والتي بذلتها الرئاسات السابقة للموافقة على برنامج عمل، يجب علينا أن نتخذ إجراءات لضمان ألا ينتهي المطاف بقضية حيوية مثل هذه، والتي يمكن تغيير وتحسين النهج المتبعة إزاءها، رهينة للمناقشات بشأن برنامج عمل عام للمؤتمر بأكمله، وأن يسعى لتوفير الآليات التي تتيح دحر هذا الظلم وإعطاء القدوة فيما يتعلق بقدرة مؤتمر نزع السلاح على إحراز تقدم. ومن هنا تتضح الأهمية البالغة التي يكتسبها المقترح الذي تقدمت به كندا في مؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أضيف فكرة أخيرة: يجب تحويل الواقع المادي، الذي نتوخى تغييره، على نحو يجعل من النساء رائدات في مسائل نزع السلاح والأمن وليس مجرد جهات فاعلة داعمة. وهذا لا يهم النساء هنا، في مؤتمر نزع السلاح ووفود اللجنة الأولى فحسب، بل يهم كذلك النساء في القوات المسلحة وقوات الأمن، والنساء في المؤسسات التعليمية ومدارس الدفاع، والنساء في مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي في القوات المسلحة، والنساء في المؤسسات المرتبطة بتحديد الأسلحة، وخبيرات الدفاع في المجتمع المدني. لماذا؟ لأننا بهذه الطريقة نتيح للمرأة أن تشكل حزم الضمانات التي يحددها المجتمع الدولي في جميع عمليات ما بعد انتهاء النزاعات المتعلقة بنزع السلاح. ولهذا السبب، فإن النساء في المنظمات الدولية وفي هذا المؤتمر المعني بنزع السلاح سيكون بإمكانهن الانضمام إلينا ليصبحن رائدات التغيير في هذا المؤتمر.

وختاماً، اسمحوا لي أن استشهد بمقولة واضحة جداً لسيمون دي بوفوار لي اليقين أن الجميع هنا يعرفها، وهي أن مشكلة المرأة كانت دائماً ولا تزال مشكلة رجال. وقد حان الوقت لكي نتعاضد، رجالاً ونساءً، ونغير واقعاً ملموساً بغية تمكين ما لا يقل عن نصف البشرية من الاضطلاع بدور رائد في بناء عالم ملؤه السلام والأمن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكرك جزيلاً الشكر، سعادة السفير، على مشاركتك وعلى الكلمات التي تقاسمتها معنا اليوم. ولي اليقين أنها ستسهم في النقاش. وأخيراً، نعطي الكلمة للسيدة ريناتا هيسمان دالاكوا، رئيسة برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيدة هيسمان دالاكوا (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): حضرات الزملاء الموقرين، أفود عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن المنظور الجنساني ونزع السلاح. ويعد الموضوع الذي نناقشه هنا اليوم - أي دور المرأة في الأمن الدولي - أحد أولوياتنا الرئيسية، ولذلك يسعدني جداً أن تتاح لي هذه الفرصة للتحدث أمامكم اليوم.

إننا، في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، نفضل بشكل عام التركيز على "الكيفية" - كيفية تحسين مشاركة المرأة في هذا المجال -، لكنني أشعر أنه من المهم اليوم أيضاً أن نتحدث عن "السبب". وكما قالت وكالة الوزارة الخارجية جينكينز آنفاً، لا يزال بعض الناس لا يدركون أهمية هذه المسألة، ولذلك أود أن أرجع إلى الخلف قليلاً لأتحدث عن السبب الذي يجعل مشاركة المرأة مهمة وعن العلاقة بين المعايير الجنسانية وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لنبدأ بالأمر الأساسي: المنظور الجنساني عنصرٌ مؤسسٌ للعلاقات الاجتماعية القائمة على الاختلافات المتصورة بين الجنسين. وبالتالي، فإن المعايير الجنسانية هي اختلافات مبنية اجتماعياً، على عكس الاختلافات البيولوجية، وهي تعمل كقواعد اجتماعية للسلوك، إذ إنها تبين ما هو المستصوب وما يمكن للرجل أو المرأة القيام به في سياق معين. وتحدد هذه المعايير النظرة التي يُنظر بها إلى الأسلحة وكيفية استخدامها في المجتمع، كما أنها تحدد شكل آثار الأسلحة والعنف. وهذا ما أقر به الأمين العام في خطته لنزع السلاح، إذ أشار في تلك الوثيقة إلى أن النساء والرجال يتعرضون لأنماط مختلفة من العنف ويتأثرون بشكل مختلف بانتشار الأسلحة واستخدامها.

إن المعايير الجنسانية، علاوة على أنها تحدد شكل آثار الأسلحة في المجتمع، تصوغ أيضاً إلى حد كبير الطريقة التي يعمل بها المجتمع الدولي على بلورة سياسات عامة بشأن هذه المسائل ووضعها موضع التنفيذ. وإذا أخذنا المجال الدبلوماسي كمثال، فقد أجرى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أبحاثاً بشأن المنظور الجنساني ودبلوماسيته نزع السلاح. وأجرينا مسحاً لأكثر من 80 اجتماعاً متعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتحدثنا إلى العشرات من الدبلوماسيين وأجرينا مقابلات مع الممارسين الذين يعملون في هذا المجال. وتمكننا، من خلال هذا البحث، من تحديد بعض الأنماط.

ففي المحافل المتعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة، لا تمثل النساء سوى ثلث الدبلوماسيين، وهو رقم يتناقض بشكل صارخ مع ما هو عليه الأمر في مجالات دبلوماسية أخرى، مثل حقوق الإنسان، حيث تمثل النساء بالفعل 50 في المائة من الدبلوماسيين. وتزداد التفاوتات حدة عندما يتعلق الأمر بالمناصب القيادية، حيث لا ترأس النساء، في المتوسط، سوى 20 في المائة من وفود نزع السلاح. وقد أطلعنا الدبلوماسيون، خلال المقابلات، على تصورهم بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، كمجال، قد كافأ خصائص وخبرات وتجارب ترتبط على نحو أكثر شيوعاً بالرجال.

ويبدو أن الأفكار المتعلقة بمن يشكّل، وما يشكّل، سياسة جيدة في هذا المجال ترتبط ارتباطاً كبيراً بالمعايير الذكورية، مما زاد من صعوبة عمل المرأة في هذا المجال. وقد أثر ذلك أيضاً على إمكانات التنوع والابتكار في هذا المجال. وترد هذه النتائج في منشور معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعنون "لا نزال خلف الركب"، وهو متاح على موقعنا الشبكي. وبعد أن قمنا بتجميع البيانات وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالتوازن بين الجنسين في مجال نزع السلاح، تمكنا من إجراء بعض التوقعات المستقبلية. ففي ضوء وتيرة التقدم الحالية، سيستغرق تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال دبلوماسية نزع السلاح عقدين آخرين، في حين سيتطلب تحقيق التوازن بين الجنسين على مستوى رؤساء الوفود أكثر من أربعة عقود، حتى عام 2065.

ومن المؤكد أن مسألة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة لا تقتصر على مجال نزع السلاح فحسب. فالمجتمع عموماً لا يزال يتخذ مواقف متحيزة ومتحاملة على نطاق واسع ضد المرأة. وقد أظهرت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2020، اعتماداً على بيانات من 75 بلداً تمثل أكثر من 80 في المائة من سكان العالم، أن حوالي نصف سكان العالم، رجالاً ونساءً، لا يزالون يعتبرون أن الرجال هم الأفضل لتقلد المناصب السياسية القيادية. ويرى أكثر من 40 في المائة أن الرجال هم الأفضل أيضاً لتولي المناصب التنفيذية وأن لهم حق أكبر في العمل عندما تشح فرص العمل. وفي العديد من البلدان، يعتقد غالبية السكان أنه ينبغي ألا تسافر المرأة إلى الخارج بمفردها، ويرى 28 في المائة منهم أن ضرب الرجل لزوجته أمر يمكن تبريره.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أيضاً أن أشير إلى الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير نشرته منظمة الصحة العالمية مؤخراً اعتماداً على بيانات من 154 بلداً، والتي يستفاد منها أن امرأة من كل أربع نساء متزوجات ممن يزيد عمرهن عن 15 عاماً قد تعرضت للعنف البدني و/أو الجنسي على يد عشير. وتعرضت امرأة من كل ثلاث نساء تقريباً للعنف البدني و/أو الجنسي.

إن هذه المسألة يجب أن تكون مصدر قلق بالنسبة للأوساط المعنية بتحديد الأسلحة. ونحن نعلم أن الأسلحة تستخدم لتسهيل العنف الجنساني ولارتكاب جرائم قتل الإناث. وفي البلدان التي تسجل أعلى معدلات قتل الإناث، يُرتكب أكثر من نصف عمليات القتل هذه باستخدام أسلحة صغيرة.

وفي ضوء كل هذا، يجب أن يكون واضحاً أن التمييز والعنف ضد المرأة قضية عالمية. إنها ليست مشكلة صغيرة لا تحدث إلا في بعض جيوب المجتمع، وإنما هي مشكلة عالمية ذات أبعاد وبائية، وتفاقت أيضاً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووقوف النساء هنا اليوم في مؤتمر نزع السلاح في مواجهة جميع هذه التفاوتات لا ينبغي اعتباره دليلاً على أن هذه المسائل قد حلت. فهي ليست كذلك.

إن علينا، في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، أن نتخذ إجراءات محددة الأهداف لتسريع التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين. ولا نريد أن ننتظر عقوداً من الزمن حتى نحقق التكافؤ الكامل، بنسبة 50 إلى 50، على مستوى رؤساء الوفود. ويجب أن يكون واضحاً أن الأمر لا يتعلق بلعبة أرقام فحسب، بل بضمان تكافؤ الفرص، وخلق ثقافة مؤسسية أكثر شمولاً والاستفادة من أصوات ووجهات نظر متنوعة.

وثمة نقطة أود التأكيد عليها: إن إيجاد ثقافة المساواة بين الجنسين يعني، في نهاية المطاف، إعطاء قيمة للتنوع والتغيير. وهذه نقطة أشار إليها أعضاء حلقة النقاش السابقون. ونأمل أن تشجع الجهود المبذولة للنهوض بمشاركة المرأة في مجال نزع السلاح بروز تصورات جديدة وأفكار جديدة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

والآن، وصلت أخيراً إلى "الكيفية"، أي كيف نحقق ذلك؟

أود أن أؤكد مجدداً على بعض النقاط التي وردت في الورقة غير الرسمية التي عممتها الأرجنتين في العام الماضي. فقد تضمنت التوصيات إضافة المنظور الجنساني إلى مبدأ التوازن الإقليمي في تعيين المنسقين في أعمال مؤتمر نزع السلاح؛ ومراعاة المنظورات الجنسانية عند التخطيط للأعمال في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال؛ واتباع نهج شامل إزاء المناقشات غير الرسمية؛ واستخدام لغة شاملة للجنسين وتقادي القوالب النمطية؛ وتشجيع الدول على الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته في تعزيز مشاركة المرأة؛ وتقديم دورة تدريبية قصيرة عن المنظور الجنساني ونزع السلاح لمنسقي هيئات العمل.

أعتقد أن هذه كلها اقتراحات جيدة للغاية. كما أود أن أشير إلى أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين كثيراً ما ينظمان إحاطات إعلامية جنسانية وينتجان موارد تتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي وقت سابق من هذا العام، وخلال فترة رئاسة بلغاريا، عممنا مجموعة موارد عن المنظور الجنساني ونزع السلاح. وكان لدى الرئيس أيضاً بعض الأفكار القابلة للتطبيق على مؤتمر نزع السلاح، ومن ذلك، على سبيل المثال، إدراج لغة شاملة للجنسين في القرارات؛ وتنظيم جلسات إحاطة بشأن المنظور الجنساني في سياق الأعمال الموضوعية للمؤتمر؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التوازن بين الجنسين في أفرقة الخبراء؛ ودعم الفعاليات الجانبية أو عقد اجتماعات رسمية بشأن المنظور الجنساني على هامش الاجتماعات.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا يوجد نقص في الأفكار والمقترحات الملموسة لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة ومشاركتها على نحو كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في مؤتمر نزع السلاح. والمعهد على استعداد لدعم جميع الوفود في ترجمة مبدأ المساواة بين الجنسين إلى ممارسة عملية في مؤتمر نزع السلاح وخارجه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة هيسمان دالاکوا على ملاحظاتها وننوه بالإسهام القيم الذي تقدمه من خلال البحوث التي يجريها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والتي ندعو مندوبينا

للاطلاع عليها. ونعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في أخذها لطرح أسئلة على أعضاء حلقة النقاش أو للإدلاء ببيانات وتوليد حوار محفز. وأعطي الكلمة لمندوب بيرو، السيد كارلوس بريسنيو.

السيد بريسنيو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، على الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تأخذ فيها بيرو الكلمة خلال فترة رئاستك، فهي أول فرصة أتاحت لي لمخاطبتك شخصياً. لذلك، أود أن أهنئك وأجدد دعم وفد بلدي الكامل لمساعدك الناجحة خلال هذه الأسابيع الأخيرة من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2021.

وترحب بيرو وتحثي بقرار الرئاسة الشيلية تنظيم مناقشة مواضيعية في المؤتمر بشأن مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي. ونرحب بالكلمة الملهمة التي ألقتها وكيلا وزارة خارجية شيلي، السيدة كارولينا فالديفيا توريس، بعد ظهر اليوم، ونتوجه بخالص الشكر إلى وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة، ووكيلا وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، والممثل الدائم للأرجنتين في جنيف، ورئيسة برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذين استمعنا إليهم للتو، على إسهاماتهم القيمة.

سيدي الرئيس، إن إعلان ومنهاج عمل بيجين هو خريطة طريق المجتمع الدولي للنهوض بتمكين النساء والفتيات وبحقوقهن في جميع أنحاء العالم. وقد مر أكثر من 25 عاماً على اعتماده، وأحرز تقدم كبير. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به إذا أردنا القضاء على التمييز ضد النساء والشابات والمراهقات وتحقيق المساواة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. ومن المجالات التي لم يُحرز فيها تقدم كافٍ مجال مشاركة المرأة في المحافل المتعددة الأطراف المعنية بالسلم والأمن الدوليين. وتُبين دراسة كمية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعنوان "Still Behind the Curve" (لا نزال دون المستوى المطلوب) أن النساء يمثلن ما بين 30 و35 في المائة من المندوبين الذين يشاركون في الاجتماعات المعنية بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، وهي حالة لم يطرأ عليها تغيير ملحوظ على مدى العقود الأربعة الماضية.

سيدي الرئيس، تضطلع المرأة بدور هام جداً في تسوية النزاعات: فعلى سبيل المثال، تدركنا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بأن "مشاركة المرأة ضرورية لتحقيق السلام الدائم. وقد أثبتت المرأة أنها عامل تغيير ويجب أن تتاح لها الفرصة للعمل بمزيد من الجد في سبيل تحقيق هذا الهدف". وللمرأة دورٌ حاسمٌ أيضاً في ضمان فعالية الحوار في وقت السلم. وتقر خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح بأن النساء عامل قوي لإحراز التقدم وأن "إشراك المزيد من النساء سيساعد على تنشيط مناقشات نزع السلاح". لذلك، علينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات الرامية إلى استتباب السلام وضمان استدامته. بيد أن مجرد المشاركة لا تكفي. بل يجب أن تكون مشاركتها كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار. وتبين الدلائل أنه كلما زاد حضور المرأة في عمليات صنع القرار، كلما تراجع الميل إلى النزاع.

سيدي الرئيس، إن بيرو مقتنعة بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لهما تأثير مباشر على بناء وصون السلام والأمن الدوليين. وعلى الصعيد الدولي، ما برحت بيرو تبرهن على التزامها بهذه المسألة الهامة في المحافل المتعددة الأطراف. ولعل أحدث وأهم مثال على ذلك كان بمناسبة مشاركتنا بصفة عضو غير دائم في مجلس الأمن في عامي 2018 و2019، عندما اشتركت بيرو مع ألمانيا في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وفي أماكن أخرى، في عاصمتنا، تقوم السلطات البيروفية المسؤولة عن الأمن والدفاع بإدماج المنظور الجنساني بشكل تدريجي في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية من خلال إيلاء الاعتبار الكافي لشواغل وآراء وخبرات النساء والرجال على حد سواء. وتترك القوات المسلحة في بلدي أهمية الدعوة إلى تعزيز الآليات الوطنية الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة

والمساوية للمرأة في صنع القرار السياسي، ووهي الدعوة الموجهة في قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقبل شهرين، وافقت وزارة الدفاع في بيرو على خطة عمل لتنفيذ ذلك القرار. والهدف الرئيسي هو تحقيق تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمة العسكرية وتهيئة الظروف اللازمة لبلوغ النساء والرجال أقصى درجات الإنجاز على الصعيد المهني والذاتي والعائلي في القوات المسلحة. كما تهدف خطة العمل إلى زيادة مشاركة المرأة في بعثات السلام وإنكاء الوعي بأهمية المرأة في الدفاع الوطني.

وتحتل بيرو المرتبة الخامسة من حيث النسبة المئوية للنساء المشاركات في القوات التي تسهم بها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويشغل عدد كبير جداً من هؤلاء النساء وظائف على مستوى الإدارة.

سيدي الرئيس، ختاماً، لا تزال بيرو تؤكد بقوة زيادة مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان لضمان بناء مجتمع أكثر أماناً وإنصافاً يكون خالياً من العنف، وهما ضروريان أيضاً إذا أردنا، في المدى الطويل، تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكر مندوب بيرو الموقر على كلماته. ونعطي الكلمة الآن لسفيرة أستراليا لشؤون تحديد الأسلحة ومكافحة الانتشار، السيدة أماندا غورلي.

السيدة غورلي (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بصفتي أول سفيرة لبلدي لشؤون تحديد الأسلحة ومكافحة الانتشار، وأعمل من كانبرا، وبصفتي مناصرة منذ زمن طويل للمساواة بين الجنسين، يسعدني غاية السعادة أن أخطب مؤتمر نزع السلاح اليوم.

إننا في أستراليا نولي أولوية كبيرة لتحقيق المساواة العالمية بين الجنسين من خلال سياستنا الخارجية ودبلوماسيتنا الاقتصادية واهتماماتنا الإنمائية والإنسانية. وتعتقد أستراليا أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية في الأمن الدولي أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام المستدام.

بيد أن البيانات تخبرنا أن المشوار لا يزال طويلاً أماناً، نحن أعضاء المجتمع الدولي. وقد سمعنا من أعضاء حلقة النقاش الآخرين إحصائيات محبطة. فالمرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل مزمن في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ولهذا السبب تؤمن أستراليا بضرورة اتخاذ إجراءات محددة الأهداف لتعزيز فرص وصول المرأة إلى المحافل المعنية بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومشاركتها في تلك المحافل.

بيد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحولاً في ثقافتنا: فنحن بحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الطريقة التي نتعامل بها مع مسائل السلام والأمن، بما في ذلك في أساليب عمل هذا المؤتمر؛ ويجب أن نسعى جاهدين لتهيئة بيئة مواتية لازدهار التنوع والشمول، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمساوية والمجدية للنساء والفتيات. وهذا يعني اتخاذ إجراءات لزيادة نسبة النساء المؤهلات في الوفود، وتعزيز تمثيل المرأة في المناصب القيادية وضمان إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مبادرات نزع السلاح المحلية والوطنية والعالمية.

ومما يبعث على التفاؤل في هذا الصدد، ما نلاحظه من مبادرات اتخذت حتى الآن بما في ذلك النداءات التي وجهها رؤساء طائفة من الاجتماعات المعنية بنزع السلاح إلى الوفود تدعوها فيها للعمل على تحقيق التمثيل المتساوي للرجل والمرأة. ونشيد بعمل ترينيداد وتوباغو في تقديم مشروع القرار، الذي سيُعتمد كقرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، إلى اللجنة الأولى. ونشيد أيضاً بالعمل المفيد الذي اضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين بشأن هذه المسألة.

وفي نهاية المطاف، لن يُحكم علينا بأقوالنا فحسب، وإنما بأفعالنا أيضاً. وفي هذا الصدد، تشعر أستراليا بخيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المقرر الرامي إلى تحديث النظام الداخلي على نحو يعكس المساواة بين الرجل والمرأة. وكان من شأن هذا التغيير البسيط والمجدي أن يرسل إشارة قوية فيما يتعلق باحترام الهيئة لمبدأي التنوع والشمول والتزامها بدعم هاتين القيمتين. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من إحداث هذا التغيير في القريب العاجل.

سيدي الرئيس، بوجه عام، تلتزم أستراليا التزاماً راسخاً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وستواصل الدفاع بقوة عن أهدافها.

وننتهز هذه الفرصة لنورد بإيجاز بعض التدابير العملية التي اتخذتها أستراليا. فقد صدرت خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن في نيسان/أبريل من هذا العام. وهي استراتيجية للحكومة بأسرها، وُضعت بالتشاور مع المجتمع المدني وتبني على الجهود المبذولة حالياً لحماية حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات وتعزيزها وزيادة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام والأمن.

وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أوفت أستراليا بالتزاماتها تجاه تلك الخطة من خلال تمويل الأدوات الرئيسية التي تحقق أهدافها. ويعمل صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي كُنا من مؤسسيه وأحد أكبر أربعة مانحين له، على زيادة الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات والاستجابة للآزمات وبناء السلام عن طريق المنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني المحلية. ويدعم المرفق العالمي المعني بالمرأة والسلام والأمن الأنشطة التي تستهدف منع التطرف العنيف ومكافحته، مثل توسيع نطاق "مبادرة قرى السلام" الناجحة في إندونيسيا.

وتشارك سفيرة بلدي للمساواة بين الجنسين في جهود الدعوة الدولية دعماً لسياساتنا وبرامجنا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. ويعكس وجود هذا المنصب التزام أستراليا الفعال بتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في صنع القرار والقيادة على جميع المستويات، مما يعطي المرأة صوتاً مسموعاً، لا سيما في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

سيدي الرئيس، بما أن فيروس كورونا (كوفيد-19) يفاقم أوجه عدم المساواة القائمة في جميع أنحاء العالم، يجب علينا أن نكفل استمرارنا في تعزيز مشاركة المرأة ودورها في مجال الأمن الدولي على نحو كبير. وعلينا جميعاً أن نضطلع بدورنا في هذا الصدد، ويمكننا جميعاً، بل وينبغي لنا، أن نبذل المزيد من الجهد لتعزيز دور المرأة في تشكيل نتائج السياسات التي تقضي إلى إيجاد عالم أكثر سلاماً وأماناً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفيرة الأسترالية على كلماتها وأعطي الكلمة لمندوبة سري لانكا الموقرة، السيدة أوداني غوناواردين.

السيدة غوناواردين (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نكرر في كل دورة أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. إلا أننا، للأسف، لم ننجح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل، ناهيك عن المفاوضات. ومع ذلك، وبغض النظر عن عدم إحراز المؤتمر تقدماً، ما فتئ العالم الخارجي يتحرك وتتجه الحالة الأمنية الدولية الهشة أصلاً إلى الأسوأ. وتواجه الثقة في التعددية تحدياً، وهناك مخاوف بشأن عودة التنافس الاستراتيجي بين القوى العسكرية. وفي ظل هذه الظروف المثيرة للقلق، نرحب بعقد هذه الجلسة بشأن مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي، وهي مناقشة ستسلط الضوء على حلقة مهمة في سلسلة نزع السلاح وعدم الانتشار غالباً ما يتم تجاهلها.

في عام 1960، أعطت سري لانكا للعالم أول رئيسة وزراء منتخبة في تاريخه، والتي قدمت مقترحاً يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان المحيط الهندي منطقة سلام في عام 1971.

وعلى مر السنين، شهدت سري لانكا ارتفاعاً قيادات نسائية إلى مناصب حكومية مهمة، بما في ذلك مكتب الرئيس، ووزيرات في الحكومة، ورئاسة القضاء، ومكتب المدعي العام. وفي الماضي القريب، شغلت دبلوماسيتان سري لانكيتان محترفتان منصبتين ساميتين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أسهم في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن نرى أن المشاركة الفاعلة للمرأة في مناقشات ومفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار أمر ضروري، وذلك لعدة أسباب.

أولاً، تشكل النساء نحو نصف سكان العالم. والمرأة هي القوة الحقيقية للأمة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلسلة الحياة البشرية. لذلك، فهي تضطلع بدور حاسم في تحديد شكل العالم الذي نعيش فيه، والأهم من ذلك، في أمنه. ولا يمكن تحقيق سلامٍ مجدٍ ومستدام بدون المشاركة الفعالة للمرأة في العملية. وقد شاركت المرأة في عمليات السلام غير الرسمية على مر السنين. وفي حين أن مشاركة المرأة في عمليات السلام الخاصة بالشعوب الأصلية أمر مهم وثبتت فعاليته، فإن دورها ينبغي ألا يقتصر على مثل هذه العمليات المحلية. وصوت المرأة في مفاوضات السلام الرسمية غير مسموع بما يكفي، ومشاركتها فيها أقل بروزاً. ومن المهم ضمان أن تكون عمليات تسوية النزاعات الرسمية شاملة بحيث يمكن للمرأة أن تشارك فيها مشاركة فعالة.

ثانياً، تؤثر النزاعات على الرجال والنساء والفتيات والفتيات على نحو مختلف. والنساء والفتيات هن أكثر ضحايا العنف الجنساني. وكونهن ضحايا مباشرات للآزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية والإنسانية يعني أنه يجب أن تكون المرأة في طليعة الخطاب الأمني الدولي بما يكفل الانصاف إلى شواغلها وإدماج تلك الشواغل في جهود بناء السلام والمصالحة. والمسائل المتعلقة بحقوق النساء والفتيات في التعليم والعمل هي أيضاً عوامل مهمة يجب أخذها في الاعتبار، والنساء أنفسهن اللواتي ينتمين إلى تلك المجتمعات ويشاركن مشاركة مباشرة في المفاوضات هن أفضل من يتناولها بالشرح والتفسير.

ثالثاً، من المهم أن نتعامل مع الخطاب المتعلق بالمرأة والأمن من خارج المنظور الذي يركز على الضحايا والذي يقدم النساء والفتيات كأهداف لا غير. وهذه الصورة لا تقوض قدرتهن على مواجهة الظروف الصعبة فحسب، بل تعيق أيضاً فرص مشاركتهن على قدم المساواة مع الرجل. ووفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، بالمعدل الحالي، سوف يستغرق الأمر 50 عاماً أخرى لكي يتحقق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وهناك احتمال أكبر بأن تعكس جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف مراعاة المنظور الجنساني في نتائجها إذا كانت هيئاتها التمثيلية تضم نساء. وعلاوة على ذلك، تطرح النساء على طاولة المفاوضات وجهات نظر مختلفة، مستقاة من تجاربهن الأكثر تنوعاً، مما يعزز الإبداع والتغيير. وينبغي ضمان تمثيل المرأة تمثيلاً فعالاً طوال العملية وليس كفكرة لاحقة.

رابعاً، تكتسي المشاركة العادلة للمرأة في إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع أهمية بالغة. وفي بيئات ما بعد انتهاء النزاع، يتم تقليص أدوار المرأة، كمدنية أو مقاتلة سابقة أو كضحية، إلى الحد الأدنى. وفي حين يمكن اعتبار إشراك المرأة في جهود إعادة البناء بعد انتهاء النزاع واجباً أخلاقياً، فإن هناك أسباباً اقتصادية وأمنية وجبهة لشموليتها أكثر إقناعاً في مثل هذه العمليات.

وهناك صلة واضحة بين التنمية ومشاركة المرأة. وتظل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مبدأ أساسياً من المبادئ التي تستند إليها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي سري لانكا، تضطلع العاملات في مجال إزالة الألغام بدور بارز في خطة العمل الوطنية لمكافحة الألغام. والعديد منهن مقاتلات سابقات في صفوف نمور تحرير تامليل إيلاخ خضعن لبرامج إعادة تأهيل.

وأخيراً، تتطلب مشاركة المرأة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالأمن تمكينها من خلال مدها بالخبرة الفنية ومهارات التفاوض. وبصفتي إحدى المستفيدات من برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح، ومؤخراً، من برنامج الزمالات النسائية في المجال السيبراني، أود شخصياً أن أبرز أهمية تشجيع المرأة على الانخراط والإسهام بصورة أكبر في خطاب نزع السلاح وعدم الانتشار وعملية صنع القرار. ومن شأن ذلك أن يسهم بدوره في تعزيز ثقة الممثلة وأن يمكنها من الانخراط على نحو أكثر تأثيراً وجدوى. إننا نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح لتعزيز دور المرأة في السلام والأمن الدوليين، ولا سيما نشر مذكرات الإحاطة بشأن المنظورات الجنسانية لنزع السلاح وتنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

سيدي الرئيس، ختاماً، أسمح لي أن أشير إلى عنصر آخر أكثر أهمية. لقد انقضى واحد وعشرون عاماً منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و26 عاماً منذ إطلاق منهاج عمل بيجين - وهما مغلّمان هامان في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، فإن الإقرار بأهمية هذه المسألة ليس هو ما ينقص، بل ما ينقص هو ترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع. ومن هنا تتضح أهمية وجود إرادة سياسية تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها في الورق. وسري لانكا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المندوبة الموقرة. وأعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا الموقر.

السيد ماسميغان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، نشكرك على تنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي. ونحن ممتنون أيضاً لمختلف الخبراء على عروضهم النقدية، والتي تسهم في إثراء مناقشاتنا. إن مشاركة المرأة ليست قضية إنصاف فقط. وزيادة التنوع أمر حاسم أيضاً للوصول إلى حلول أكثر استدامة، بما في ذلك في مجال الأمن الدولي، وتحديدًا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وبهذا المعنى، نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المقترح المتعلق بتعديل النظام الداخلي للمؤتمر لتحقيق المساواة بين الجنسين. وكان يمكن أن يشكل ذلك خطوة مهمة، وإن كانت صغيرة، إلى الأمام من أجل إبراز إدماج المرأة وتعزيزه. ومع ذلك، تعتبر مناقشة اليوم دليلاً على استمرار الزخم.

سيدي الرئيس، أسمح لي أن أسلط الضوء على بعض جوانب البعد الجنساني التي نعتقد أنه يجب أخذها في الاعتبار في أنشطتنا المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. أولاً، يتعين التذكير بأن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل ملحوظ في محافل نزع السلاح، وهي فجوة تزداد اتساعاً في المناصب العليا. ولذلك، فإن التحدي المطروح ليس تحدياً كمياً فحسب. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل على جميع المستويات في عمليات نزع السلاح.

ثانياً، لا بد من الإشارة إلى أن النساء والرجال يتأثرون بشكل متفاوت بالاتجار بالأسلحة واستخدامها. فالرجال هم غالباً أكثر الضحايا المباشرين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في حين أن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي والعنف الجنساني. وتسري هذه الاختلافات أيضاً على أنواع أخرى من الأسلحة، مثل الألغام المضادة للأفراد، وهناك دراسات سلطت الضوء على الآثار متفاوتة للأسلحة النووية على النساء. ولذلك، من المهم ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل في محافل نزع السلاح، مع مراعاة المسائل الجنسانية على أرض الواقع.

إن سويسرا، من جهتها، ملتزمة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها المتعلقة بنزع السلاح. وهي ملتزمة، بموجب خطة عملها الوطنية بشأن "المرأة والسلام والأمن"، بضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في مجال الأمن الدولي. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن تسهيل تعليم المرأة وتدريبها في

هذا المجال في وقت مبكر من حياتها المهنية يكتسي أهمية خاصة وسيؤتي ثماره على المدى الطويل. ومن ثم فإن سويسرا تدعم برنامجي المنح الدراسية للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واللذين يقدمان مساهمة قيمة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تؤيد مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني على نحو أكمل في عمليات نزع السلاح المتعددة الأطراف، سواء في إطار معاهدات مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، أو في إطار العمل في مجال الأمن السيبراني، على سبيل المثال لا الحصر.

سيدي الرئيس، لقد اتخذت العديد من المبادرات في السنوات الأخيرة لتعزيز مشاركة المرأة أو لمراعاة المنظور الجنساني في عمليات نزع السلاح. وفي حين أننا نرحب بهذا التقدم، فإنه لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. وأود أن أشير هنا إلى ثلاثة مجالات ينبغي أن تركز عليها الجهود في المستقبل. أولاً، أود أن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على عمله ودراساته بشأن مسألة المشاركة في محافل نزع السلاح. وسيكون من المهم مواصلة هذه الدراسات، لأنها تزودنا بالبيانات والأدلة اللازمة لتوجيه الجهود التي يتعين بذلها للتغلب على التحدي المتمثل في نقص تمثيل المرأة.

ثانياً، ينبغي إدماج النهج الجنساني بصورة أكثر انتظاماً في مختلف عمليات ومبادرات نزع السلاح. وفي هذا السياق، سيكون من المناسب البناء على الخبرة الإيجابية المكتسبة في بعض المجالات، كما هو الحال بالنسبة لتقديم مساعدة لضحايا الألغام تراعي الفوارق بين الجنسين، واستكشاف إمكانية تطبيق هذه التجربة في مجالات أخرى وكيفية تطبيقها.

وأخيراً، سيكون من المفيد إيجاد أوجه تآزر مع المبادرات في المجالات ذات الصلة والبناء عليها. وقد توفر شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي ستشترك سويسرا في رئاستها مع جنوب أفريقيا في عام 2022، بعض الإرشادات في هذا الصدد. وكما تشير الدراسة الأخيرة الصادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعنوان "ربط حلقات الوصل"، قد يكون من المناسب إقامة روابط أوثق بين برامج نزع السلاح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً. أعطي الكلمة الآن لوفد جنوب أفريقيا.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه ينبغي للمرأة أن تلعب دوراً نشطاً في الإسهام في السلام الشامل، وكذلك في عمليات بناء الدولة، وهو ما من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار. ولا يؤكد اختيار هذا الموضوع للمناقشة المواضيعية أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فحسب، ولكن أيضاً التزامنا المشترك بهذه القضية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن النزاعات العديدة والمعقدة في العالم تؤكد ضرورة تعزيز تنفيذ هذه الخطة.

إننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحواجز التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام التنفيذ الكامل للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن؛ والنقص المألوف في تمثيل المرأة في العديد من العمليات والهيئات الرسمية ذات الصلة بصون السلام والأمن الدوليين؛ والعدد المنخفض نسبياً للنساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالسياسة والسلام والأمن؛ وعدم كفاية الاستجابات الإنسانية التي تراعي الفوارق بين الجنسين ودعم المرأة في الأدوار القيادية في هذه الظروف؛ وعدم كفاية التمويل المقدم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ مع ما لذلك كله من أثر ضار على صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، قدم السفير نكوسي نفسه كنصير للمساواة بين الجنسين في مجال نزع السلاح.

سيدي الرئيس، ترى جنوب أفريقيا أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وسيلةً تتيح للمرأة القيام بالوساطة في حالات النزاع باعتبارها عنصراً أساسياً في إنهاء استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات. وتؤيد جنوب أفريقيا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ إطلاقها، وما زلنا ملتزمين بتنفيذها. وستسهم هذه الخطة في إسكات البنادق في جميع أنحاء العالم، والأهم من ذلك، في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب.

ويمكن القول إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كانت أحد أبرز أولويات جنوب أفريقيا خلال فترتي ولايتها في مجلس الأمن. فقد قادت جنوب أفريقيا المفاوضات بشأن القرار 2493(2019) في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أي الشهر الأول من رئاستها. وقد طلب ذلك القرار إلى الدول الأعضاء تقديم مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مما حدا بها إلى اتخاذ خطوات عملية أقوى لتحسين مركز المرأة. وكان أحد مجالات تركيزنا في المجلس هو الدفع نحو التنفيذ ومساءلة الدول الأعضاء.

وفي حين أن تنفيذ القرار في جنوب أفريقيا كانت تقوده في البداية وزارة العلاقات الدولية والتعاون، فقد شاركت قطاعات أخرى من المجتمع في وضع خطة التنفيذ. وكان الهدف هو بلورة استراتيجية تقرر بأولوية السياسة الخارجية للبلد وكذلك بالاحتياجات اليومية للمرأة والتهديدات التي تتعرض لها. وإلى جانب العلاقات الدولية، جمعت العملية الوزارات التي تركز على الدفاع والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. كما شارك فيها ثلة من الأكاديميين والناشطين في مجال حقوق المرأة وواضعي السياسات وممثلي المجتمع المدني. وكانت درساً مهماً في كيفية بلورة سياسة خارجية شاملة وخاضعة للمساءلة.

سيدي الرئيس، كانت لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تداعيات قاسية وشرسة على دول العالم، تسببت في تعطيل الحياة اليومية ونمط الحياة والعمل المعهودين. ونحن ندرك أن الجائحة تؤدي إلى تفاقم التحديات التي نواجهها وستدفع الحكومات إلى إعادة تركيز خططها على الاستجابة الجماعية لمكافحتها. ولن يتطلب ذلك زيادة الإنفاق على الصحة فحسب، بل سيتطلب كذلك اتباع نهج قائم على الأمن البشري؛ وسيقتضي منا جميعاً أن نضع المرأة والسلام والأمن في صميم ذلك النهج.

إن هذا يعني خفض الإنفاق العام في بعض القطاعات. ونأمل أن يشمل هذا الخفض المجال الذي يسهم إلى حد كبير في انعدام الأمن العالمي، وهو الإنفاق على برامج التسلح، وخاصة البرامج المتعلقة بتحديث الأسلحة النووية.

ختاماً، سيدي الرئيس، تظهر الآن أدلة على الأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين، وغير ذلك من العواقب الإنسانية والبيئية الفورية والطويلة الأجل لاستخدام الأسلحة النووية واختبارها على النساء والأطفال. لذلك، نعتقد أن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح سيكون أكبر إسهام يمكن أن نقدمه، نحن ممارسي دبلوماسية نزع السلاح، للنهوض بقضية المرأة.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): أشكر وفد جنوب أفريقيا على بيانه. ونعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنجليزية): سيدي الرئيس، تلتزم اليابان التزاماً قوياً بالمساواة بين الجنسين ووضعت خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تنفيذاً لقرار مجلس الأمن 1325(2000). وتكتسي المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في مجال السلام والأمن أهمية حاسمة. وما فتئت اليابان تشجع مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، وتبذل جهوداً متواصلة لمساعدة النساء في البلدان المتأثرة بالنزاعات والمعرضة لها. فعلى سبيل المثال، تفخر اليابان بوجود السيدة كازوكو هيكاوا، الأستاذة بجامعة أوساكا جوجاكوين، كخبيرة في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، والذي من المقرر أن يجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن قرار الجمعية العامة 71/75 بشأن مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشاري من أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، الذي قدمته اليابان في العام الماضي واعتُمد بأغلبية 150 صوتاً، يؤكد مجدداً "أن المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة والرجل هي أحد العوامل الأساسية لتشجيع وتحقيق السلام والأمن المستدامين".

وستواصل اليابان، بالتعاون مع المجتمع المدني، تشجيع الإجراءات الملموسة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة ودورها في مجال السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لسفير اليابان على بيانه. والآن نعطي الكلمة لسفيرة إندونيسيا.

السيدة ويردانيغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية عبر وصلة فيديو): سيدي الرئيس، ما فتئت إندونيسيا تولي أهمية كبيرة لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في مجالي السلام والأمن. ولدينا العديد من التجارب المباشرة التي تبرز أن مشاركة المرأة تمكّننا من بلورة سياسات شاملة وأكثر استدامة، والأهم من ذلك، تساعدنا في اتخاذ إجراءات عملية مؤثرة على أرض الواقع. إن توسيع فرص مشاركة المرأة في وضع السياسات وعملية صنع القرار ليس بالمهمة السهلة، لا سيما في القطاعات التي كثيراً ما يتم فيها تجاهل المرأة، وفي الوقت نفسه، تعاني فيها من أثر سلبي وغير متناسب، كما هو الحال في مجالي السلام والأمن.

ولهذا السبب، تواصل إندونيسيا تعزيز إطارها القانوني والمؤسسي الوطني، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بالسلام والأمن، على سبيل المثال من خلال وضع وتعهد الخطط الإنمائية الوطنية والميزانية ذات الصلة التي تراعي المنظور الجنساني؛ ووضع خطة العمل الوطنية لحماية وتمكين النساء والأطفال في النزاعات الاجتماعية؛ وإدماج العنصر المتعلق بتمكين المرأة في خطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وعلاوة على ذلك، شرعت إندونيسيا أيضاً في مبادرات مختلفة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن في منطقتنا، مثل قيادة شبكة جنوب شرق آسيا للمفاوضات والوسيطات في مجال السلام. وأطلقنا أيضاً سجل النساء المناصرات للسلام التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وعلى الصعيد العالمي، تعمل إندونيسيا مع أطراف أخرى لزيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وتعزيز قدراتهن. ففي السنوات الأربع الماضية، على سبيل المثال، ضاعفنا عدد الموظفين المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من 82 في عام 2007 إلى 190 في كانون الثاني/يناير 2021.

سيدي الرئيس، على نفس المنوال، نعتقد أنه يجب علينا تعزيز المنظور الجنساني في مجالات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. إننا نسلم بأن تقدماً كبيراً قد أحرز، مثل التمثيل المتزايد للمرأة في دبلوماسية تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، والجهود المتنامية الرامية إلى إدماج الأحكام الجنسانية في الإطار المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في هذه القطاعات ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله. وكما أكد العديد ممن سبقوني من المتكلمين، ينبغي لنا، إن نحن أردنا تسريع التقدم، أن نتخذ إجراءات محددة الأهداف تتضمن، أولاً، تهيئة بيئة مواتية، بسبل منها تعزيز ودعم الإطار التنظيمي والمؤسسي والمالي على جميع المستويات. وفي هذا السياق، نعتقد أن التحديث اللغوي التقني لنظامنا الداخلي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ثانياً، يجب علينا أن نعرز ونوسع فرص حصول المرأة على التدريب وبناء القدرات في برامج تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وثالثاً، نحن بحاجة إلى إنشاء منصات وشبكات تتيح للنساء المشاركة والإسهام في جدول أعمال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

سيدي الرئيس، علينا أن نضاعف جهودنا الجماعية لتعزيز المنظور الجنساني في إطار جدول أعمال نزع السلاح. وأعتقد أن وجهات النظر المتنوعة، بما في ذلك وجهات نظر المرأة، يمكن أن تجلب رؤية جديدة وتحسن أداء هذا المؤتمر الذي ظل لفترة طويلة في حالة جمود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفيرة، وأعطي الكلمة الآن لسفيرة النمسا.

السيدة تيتشي - فيسلبغرغر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): حضرات الزملاء الموقرين، بصفتي عضواً في فرع الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين في جنيف، التزمت بتمكين المرأة وتشجيعها على أن تكون أكثر حزمًا بشأن قدراتها. ومن الحقائق الموثقة جيداً أنه كلما كانت الوفود المتفاوضة أكثر تنوعاً في تشكيلاتها، على سبيل المثال، كلما حققت نتائج أفضل من حيث المضمون والأثر والتنفيذ.

إن ميثاق الأمم المتحدة نفسه هو أول اتفاق دولي يعزز المساواة بين الجنسين، إذ ينص في مادته الثامنة على أنه لا يجوز للأمم المتحدة أن تفرض قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية.

إن عجز هذه الهيئة، التي أسندت إليها ولاية هامة هي التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبعد مرور 76 عاماً على إنشائها، عن الاتفاق على تحديث تقني بسيط ليعكس هذا الحق في النسخة الإنكليزية من نظامها الداخلي، على الرغم من أسباب من المشاورات التي بدأت قبل أكثر من عام ونصف العام، أمر يثير تساؤلات جدية. والدخول في نقاش مُستيس بشأن هذه المسألة التقنية غير الموضوعية، التي تم الاتفاق عليها بالفعل منذ 76 عاماً، يمس بمصداقية هذه الهيئة نفسها.

سيدي الرئيس، في عام 1903، كانت ماري كوري أول امرأة تفوز بجائزة نوبل التي منحتها الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم لها ولزوجها، ببيير كوري، تقديراً للخدمات الاستثنائية التي قدمها بحثهما المشترك بشأن الظواهر الإشعاعية. ومن اللافت للنظر أن ماري كوري لا تزال أحد شخصين فقط حصلتا على جائزة نوبل في تخصصين علميين منفصلين. فهي التي اكتشفت، مع زوجها، عنصرين كيميائيين هما البولونيوم والراديو، وهي التي صكت كلمة "مشع". والكثير من إنجازاتها العلمية مهد الأرضية للبحوث النووية، بما جلبته من فوائد جمة للعالم.

واليوم، يظل استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية محور تركيز جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح: نزع السلاح النووي. وقد بدأت ماري كوري تواجه تحديات صحية بعد عام واحد فقط من حصولها على أول جائزة نوبل لها. وسرعان ما اتضح أن هذا كان نتيجة تعرضها للإشعاع - السرطان الناجم عن الإشعاع. وإلى يومنا هذا، لا تزال هذه الظاهرة، التي يشار إليها أيضاً بالإشعاع المؤين، أحد بواعث القلق الأساسية فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية الكارثية للتجارب النووية.

وفي الوقت نفسه، فإن الآثار غير المتناسبة للإشعاع المؤين على المرأة موثقة توثيقاً جيداً من الناحية العلمية. فخطر تعرض المرأة للإصابة بالسرطان الناجم عن الإشعاع والوفاة منه أكبر بكثير مقارنة بالرجل الذي يتلقى نفس الجرعة من الإشعاع المؤين. وقد قدرت الدراسات التي أجرتها الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة أن خطر الإصابة بالسرطان والوفاة منه أعلى بنسبة 50 في المائة على الأقل لدى النساء مقارنة بالرجال. ولا يقتصر الضرر الناتج عن الإشعاع على السرطان وسرطان الدم، بل يشمل أيضاً الآثار السلبية على المناعة وانخفاض الخصوبة والعيوب الخلقية، بما في ذلك عيوب القلب والطفرة.

إن منع الأضرار الناجمة عن الإشعاع مهم للأجيال. ويحظى الأثر البيئي للإشعاع في مواقع التجارب النووية وفي مواقع الحوادث النووية باهتمام متزايد ولا تزال له تداعيات على السكان الذين يعيشون في المناطق الملوثة.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فقد أبرز معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عن حق، التباين بين الرجال والنساء في مستويات قابلية الإصابة ببعض الأمراض، بالإضافة إلى مشاكل الصحة الإنجابية الخاصة بكل جنس، بما في ذلك الإجهاد والعقم عند الذكور.

وفي المجال المدني، يعتبر هذا الاعتراف عنصراً طويلاً الأمد من عناصر العلاج الفعال للأمراض، وإن كان هذا البعد بالكاد يُسمع عنه في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن شأن معرفة هذه الاختلافات أن تؤدي إلى استجابات سياسية أكثر فعالية، وقد يكون من المفيد الاستفادة من هذه المعرفة العلمية القياسية في مداولاتنا بشأن الأسلحة البيولوجية. ويمكن للوعي بالاختلافات بين الجنسين وبالديناميات الجنسية أن ييسر تقديم المساعدة الفعالة، على نحو ما أكد المعهد.

وقد جمعت خبرة كبيرة بشأن الآثار الإنسانية والجسدية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية، بما في ذلك تحديد الفئات المعرضة على نحو خاص لخطر كبير. فالصبيان معرضون بشكل غير متناسب للأذى الناجم عن الذخائر العنقودية بسبب دورهم المجتمعي. وتساعد هذه المعرفة في تصميم برامج أكثر كفاءة للتوعية بمخاطر الألغام.

وننتي على الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لاستفادتها من المعرفة المتزايدة بالآثار الجنسانية لهذه الأسلحة، على نحو ما تقر به صكوك من ضمنها خطة عمل أوصلو لتنفيذ الاتفاقية.

سيدي الرئيس، إن من شأن تطبيق منظور جنساني على جهودنا في مجال نزع السلاح أن يساعد في اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وبالتالي أكثر فعالية، وتحقيق نتائج أفضل. ويتكون المنظور الجنساني هذا من عنصرين أساسيين: أولاً، مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في صياغة الاتفاقات وتنفيذها؛ وثانياً، الإلمام بما لأسلحة بعينها من تأثيرات جنسانية ومراعية للاعتبارات الجنسانية. والمنظور الجنساني دعامة لإحراز تقدم فعال في الجوهر. ولا تسفر مناقشة المسائل الجنسانية في غياب عمل موضوعي عن نتائج ملموسة تذكر.

ولذلك، فإننا نشجع الجميع على الإقرار بكل من أهمية المشاركة المتساوية وآثار عملنا المراعية للاعتبارات الجنسانية، سعياً إلى تحسين نوعية مداولاتنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والنتائج التي تسفر عنها.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لما يبذله من جهود منذ فترة طويلة بغية توثيق الممارسة الحالية فيما يتعلق بالجوانب الجنسانية لنزع السلاح ولما يقدمه من توصيات مفيدة وقابلة للتنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً سعادة السفيرة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن الدائمين. ويؤكد قرار مجلس الأمن 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن على الدور الحاسم لمشاركة المرأة على قدم المساواة في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما وانخراطها التام في ذلك، وعلى ضرورة زيادة دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. وهو يعترف بالمرأة بوصفها عنصراً أساسياً في تحقيق السلام والاستقرار والأمن.

لقد أدى انتشار النزاعات المسلحة، وطبيعتها المتطورة التي تنتج لجهات فاعلة مسلحة من غير الدول المشاركة فيها، إلى تعريض النساء والفتيات بدرجة كبيرة لخطر العنف والتمييز في سياقات إنسانية مزقتها الحروب والهشاشة. وللتصدي لهذه التحديات المعقدة، لا بد من توثيق التعاون والتآزر والتنسيق بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة من خلال محافل متعددة وبطريقة متسقة.

سيدي الرئيس، تولي الهند أهمية كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة المجدية للمرأة وتمثيلها في المحافل المعنية بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وجميعنا ندرك أن هذه قضية شاملة ذات أبعاد مرتبطة بقطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين وتتطلب مشاركة نشطة من جميع الدول الأعضاء.

وتشارك الهند بنشاط في المداولات الشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وهي أيضاً من ضمن المساهمين الرئيسيين في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) منذ إنشائها. ولدى الهند التزام طويل الأمد بتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في مسائل الأمن الدولي. وقد قدمت العديد من دبلوماسياتنا إسهامات كبيرة كقائدات وصانعات قرار في مختلف مجالات الأمن الدولي، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح هذا بالذات كممثلات دائمت للهند. وفي الآونة الأخيرة، تميزت الهند على نحو فريد بتقلد امرأتين منصبتي وزير الشؤون الخارجية ووزيرة الدفاع. ولدى الهند أيضاً عدد من النساء المتميزات اللواتي يضطلعن بأدوار قيادية في مختلف الوزارات، بمن فيهن وزيرة الدولة الحالية للشؤون الخارجية، السيدة ميناكاشي ليخي.

سيدي الرئيس، تعمل الهند على نحو وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لتعزيز دور المرأة ومشاركتها في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي. وكانت وحدة الشرطة المشكلة بالكامل من الإناث والتي ساهمت بها الهند في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أول وحدة نسائية خالصة على الإطلاق في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وحظيت بالإشادة بصفقتها نموذجاً يحتذى عندما انتهت مهمتها في آذار/مارس 2018.

ومن المهم الإقرار بضرورة زيادة مشاركة المرأة وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركتها ليس في جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها فحسب، ولكن أيضاً في مختلف العمليات والمحافل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولا يتطلب ذلك مشورة معيارية فحسب، بل يتطلب كذلك بناء القدرات وبناء المؤسسات على أرض الواقع. وفي هذا السياق، تشجع الهند بنشاط مشاركة الدبلوماسيات في برنامجها السنوي للزمالات في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، الذي أطلق في عام 2019. وستتبع الهند نفس النهج في مبادراتها لنزع السلاح للشباب، من خلال توعية الشباب وإشراكهم في برامج مختلفة. وقد استضافت الهند، في مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيودلهي، دورات تدريبية متخصصة للضابطات العسكريات بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما بادرت الهند إلى استضافة دورات تدريبية متخصصة لحفظة السلام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

سيدي الرئيس، يسر الهند أن تلاحظ مختلف الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مختلف محافل وصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤيد بلدي قرارات اللجنة الأولى وتقارير فريق الخبراء الحكوميين التي تحت المجتمع الدولي على العمل على تحقيق هذا الهدف.

كما اتخذ مؤتمر نزع السلاح، من جانبه، خطوة متواضعة ولكنها مهمة، بمحاولته تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظامه الداخلي. وقد أيدت الهند مبادرتي الرئاستين الأسترالية والكندية الموقرتين، والمتعلقتين بإدخال تحديثات تقنية على النظام الداخلي لجعله شاملاً للجنسين، ولا تزال متقائلة بأن الصيغة المستخدمة في النظام الداخلي ستعكس بالفعل المساواة بين المرأة والرجل في المستقبل القريب.

سيدي الرئيس، إن الهند على استعداد للإسهام في بذل المزيد من الجهود الدولية فيما يتعلق بالجوانب المعيارية والعملية لتعزيز مشاركة المرأة ودورها في نزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تدعو جمهورية كوريا إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات السياسات الوطنية الرئيسية بغية توسيع نطاق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما يتصل ببناء السلام والتنمية المستدامة. وهي تؤيد، في هذا السياق، قرار مجلس الأمن 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة.

لقد قدمت جمهورية كوريا، في نيسان/أبريل من هذا العام، خطة عملها الوطنية الثالثة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325(2000)، والتي تضمنت استراتيجيات محددة وإجراءات ملموسة لتحقيق هدفين، أولهما توسيع نطاق مشاركة المرأة في مجالات الدفاع الوطني والشؤون الخارجية والأمن والسلام والسلامة العامة، وثانيهما بناء الحكم الرشيد فيما يتصل بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبنفس الروح، نرحب بتأكيد الأمين العام، في خطته لنزع السلاح، على ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع عمليات صنع القرار المتصلة بنزع السلاح، ونؤيد هذا التأكيد.

ويركز الأمين العام أيضاً، في تلك الخطة، على جيل الشباب باعتباره القوة المطلق للتحديد. وقد أخذت جمهورية كوريا هذين الجانبين في الاعتبار عندما قدمت المشروع الذي اعتمد لاحقاً كقرار الجمعية العامة 64/74 (2019) بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار في عام 2019. وكانت قضية المساواة بين الجنسين أحد العناصر الرئيسية في أنشطتنا اللاحقة لتمكين الشباب وتنقيفهم وإشراكهم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويُعد منتدى الشباب بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي شارك في استضافته مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ووزارة الخارجية في جمهورية كوريا في حزيران/يونيه 2021، نموذجاً هاماً لتلك الأنشطة. كما شاركت جمهورية كوريا بنشاط في جهود أخرى على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة.

وفي جنيف، وفي إطار التدابير العملية التي تتوخى ترجمة التزامنا إلى واقع ملموس، انضم رئيس بعثتنا إلى الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، ويجري وضع التزامه، بما في ذلك من خلال تعهد الشبكة بتحقيق التكافؤ بين الجنسين، موضع التنفيذ في كامل نطاق أنشطة البعثة ومهامها.

سيدي الرئيس، أخيراً وليس آخراً، يود وفد بلدي أن يعرب مجدداً عن رأي مفاده أنه من المؤسف حقاً أننا لم نتمكن، رغم الدعم القوي الذي أعرب عنه غالبية أعضاء هذا المحفل، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجهود المبذولة في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالتحديث التقني للنظام الداخلي، علماً أن كل ما يسعى إليه هذا التحديث هو إبراز الحياد بين الجنسين على نحو أفضل. ومع ذلك، نحن واثقون بأن الجهود العميقة التي بذلت هذا العام لن تضيق سدىً وستواصل في الدورات القادمة. ونتطلع إلى أن تؤتي مساعيها الجماعية أكلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن لمندوب أيرلندا الموقر.

السيد والش (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لطالما كانت أيرلندا نصيرة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومدافعة عن قضايا المساواة بين الجنسين ونزع السلاح. ويعتبر إدماج المنظور الجنساني أولوية أفقية شاملة لعدة قطاعات في جميع مجالات السياسة الخارجية الأيرلندية، وهو ما تعكسه خطط عملنا الوطنية المتعاقبة بشأن المرأة والسلام والأمن. ولطالما وجدت قضية المرأة والأمن صدًى عميقاً في أيرلندا، وذلك لأسباب ليس أقلها تجربتنا الحية بشأن دور المرأة في عملية السلام في أيرلندا الشمالية؛ وما برحنا نظهر التزامنا بجعل الرؤية الرائدة التي تقوم عليها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حقيقة واقعة.

لقد مر 20 عاماً على اتخاذ قرار مجلس الأمن 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، ومع ذلك لم يبدأ مجتمع تحديد الأسلحة في مناقشة النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في تنظيم الأسلحة

وتدابير نزع السلاح إلا مؤخراً. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال إطار المرأة والسلام والأمن يفتقر، في كثير من النواحي، إلى نهج منتظم إزاء مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وكما سمعنا من جميع أعضاء حلقة النقاش الموقرين، لا يزال مجال نزع السلاح قاصراً عن مسايرة المجالات الدولية الأخرى في التقدم المحرز. ولا يزال الذكور يهيمنون على الوفود الوطنية، وغالباً ما تكون المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس مثيرة للجدل. وقد كنا شاهدين على هذه الحقيقة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام عندما عرقل عدد صغير من الدول مقترحاً صغيراً ولكنه مهم يدعو إلى جعل النظام الداخلي لهذا المؤتمر محايداً من الناحية الجنسانية. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمنا الكامل لذلك المقترح وأن يعرب عن أمله الصادق في أن يعاد فيه النظر مستقبلاً.

سيدي الرئيس، من الأمور المشجعة أن عدداً متنامياً من الدول يستكشف على نحو متزايد الفرص المتاحة لكسر الحواجز الجنسانية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي. وقد سعت أيرلندا، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، إلى إبراز أهمية مشاركة المرأة ودورها في الأمن الدولي والدعوة إلى زيادة إدماجها. وقد قدمنا اقتراحات عملية لزيادة مشاركة المرأة في مختلف محافل نزع السلاح وفي دوائر صنع القرار بها. وأود، على وجه الخصوص، أن استرعي انتباهكم إلى حزمة الموارد المتعلقة بنوع الجنس ونزع السلاح للممارسين المتعددي الأطراف، والتي تتضمن العديد من الاقتراحات المفيدة بشأن الطرق التي يمكن للوفود أن تعالج بها الاختلال الحالي.

كما أعد الفريق الدولي المعني بأثر نزع السلاح صحائف وقائع عن نوع الجنس في معاهدات واتفاقيات محددة. وفي إطار إصدار إحدى صحائف الوقائع هذه في حزيران/يونيه، أدارت أيرلندا مناقشة تفاعلية بشأن أهمية المنظورات الجنسانية في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وشمل الحوار مع أعضاء حلقة النقاش المبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين المشاركة المجدية للمرأة في الاتفاقية، والبحوث المتعلقة بالآثار الجنسانية وحسب نوع الجنس للأسلحة البيولوجية. وقد تحققت كذلك بعض النجاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بإدماج المنظورات الجنسانية في الصكوك المتعددة الأطراف. ويعد اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في عام 2013، بما تنص عليه من أحكام قوية بشأن العنف الجنساني، والتعاون الإيجابي بين الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية في إنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بالشؤون الجنسانية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر الألغام والمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2020 مثالان ممتازان على إدماج المنظورات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، تقرر معاهدة حظر الأسلحة النووية بضرورة مشاركة المرأة والرجل مشاركة متساوية وكاملة وفعالة في تحقيق السلام والأمن المستدامين. وتلتزم المعاهدة التزاماً صريحاً بتعزيز مشاركة المرأة في نزع السلاح النووي، كما أنها تعترف بالأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات، على النحو الذي أشارت إليه سفيرة النمسا الموقرة بعبارة غاية في البلاغة. وفي إطار المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، انخرطت أيرلندا في المسائل الجنسانية بعزم والتزام، وقدمت أوراق عمل وطنية بشأن دور المرأة في المعاهدة. وقدمنا، إلى جانب أستراليا وكندا وناميبيا والسويد ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ورفقات عن تحسين المساواة بين الجنسين والتنوع في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ المعاهدة.

إن زيادة مشاركة جميع الدول أمرٌ ضروريٌ لاستمرار ذلك التقدم، والأدلة مقنعة في هذا الصدد. وقد دعمت أيرلندا، من خلال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، البحوث المتعلقة بتمثيل الجنسين في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف، مما يبين على نحو واضح أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً في جميع المحافل المتعددة الأطراف تقريباً على الرغم من التحسن الذي طرأ بمرور الوقت. وينطبق هذا

بشكل خاص على المحافل المعنية بمسائل الأمن ونزع السلاح، على النحو الذي أشارت إليه السيدة ديلاكروا في عرضها اليوم بعبارات بليغة.

وترد هذه المشاكل كذلك في ورقة أعدها مؤخراً مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بدعم من أيرلندا، عن دراسة الديناميات الجنسانية لدورة حياة إدارة الذخيرة. فقد أبرزت هذه الورقة أن التمثيل الناقص والمزمن للمرأة يؤثر على جهود التكافؤ بين الجنسين في قطاع إدارة الأسلحة والذخيرة ويتسبب في ثغرات في تنفيذ السياسات.

سيدي الرئيس، إن الجهود الفردية وإنكاء الوعي بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والأمن الدولي أمران حيويان، ومع ذلك يجب أن تتبعهما إجراءات عملية. وندعو الدول إلى ضمان التكافؤ بين الجنسين في وفودها والبحث بشكل استباقي عن طرق لتحسين النتائج الجنسانية. وينبغي لبرامج الرعاية أن تشجع الوفود المتوازنة حيثما أمكن ذلك.

ومن المهم أيضاً التأكيد على أن مشاركة المرأة يجب أن تكون كاملة ومتساوية ومجدية. وفي حين أن زيادة عدد النساء في القاعة ضرورية للغاية، فإنها ليست سوى الخطوة الأولى. ولكي يصبح التغيير حقيقة ملموسة، يجب أن يكون هناك إدماج حقيقي لمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإزالة الحواجز لن تكون بالمهمة السهلة، إذ إننا نواجه عوائق اجتماعية وسياسية وثقافية متجذرة للغاية تحول دون إحراز تقدم وتتطلب جهوداً متضافرة لإزالتها. ومن الناحية العملية، يمكن للدول أن تبدأ بالتركيز بقدر أكبر على مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة في خطط العمل الوطنية المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وحتى الآن، فإن ثلث خطط العمل الوطنية وحدها هي التي تتناول تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح رغم أنها مواضيع تتطوي على قدر هائل من النشاط والمشاركة المتعددة الأطراف التي لها صلة مباشرة بأهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن شأن إدماج مسائل تحديد الأسلحة في هذه الخطط بطريقة كلية أن يجعل المشاركة السياسية للمرأة والمسائل الجنسانية تتجاوزان مستوى الرمزية لتتحول إلى إجراءات عملية.

وأخيراً، سيدي الرئيس، يعد تطوير الأسلحة ونقلها واستخدامها عوامل تيسر وتحرك النزاعات والعنف اللذين يؤثران بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً أن إدماج المنظورات الجنسانية في نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك هنا في مؤتمر نزع السلاح، شرط أساسي للحد من تأثير العنف المسلح على النساء والفتيات وتحقيق أهداف قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر مندوب أيرلندا وأعطي الكلمة لمندوب باكستان الموقر.

السيد شودي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد دافعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن قضية الأبعاد الجنسانية لتحديد الأسلحة من خلال قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن وقرار الجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي يصدر مرة كل سنتين والذي اعتمد مجدداً في عام 2020. وتواصل باكستان دعم هذه المبادرات بوصفها خطوات تكميلية للنهوض بخطة السلام وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

سيدي الرئيس، لقد أسهمت باكستان أيضاً إسهاماً متواضعاً في إبراز أهمية مشاركة المرأة ودورها في مجال الأمن الدولي. ففي فترة رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح، في أيار/مايو 2016، نظم وفدنا جلسة عامة مفتوحة العضوية بعنوان "المرأة ونزع السلاح". وكان ذلك متسقاً مع دعم باكستان الكامل لمشاركة المرأة مشاركة فعالة ومعززة في مناقشات وعملات صنع القرار المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح.

سيدي الرئيس، على الصعيد الوطني، اتخذت باكستان عدة خطوات لإدماج منظور جنساني في السلام والأمن وتحديد الأسلحة والمواضيع ذات الصلة. ولدى باكستان تقليد تقدر به يتمثل في تقلد النساء

مناصب قيادية في هذا الميدان. فقد شغلن مناصب من قبيل رئيسة الوزراء، ورئيسة الجمعية الوطنية، ووزيرة الخارجية. وتمثل النساء ثلث أعضاء برلماننا. وتولت نساؤنا قيادة مؤسسات تعنى بسياسات الأمن وتحديد الأسلحة، منها منصب أمينة الشؤون الخارجية، وأمينات اتحاديات وأمينات في حكومات المقاطعات. وقد مثلت السفيرات باكستان في نيويورك، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وبالطبع هنا في جنيف. وشاركن جميعاً بنشاط في الخطاب المتعلق بالأمن ونزع السلاح. ولدينا حالياً سفيرات ودبلوماسيات في عواصم مختلفة في جميع أنحاء العالم. ولدينا اليوم أكثر من ستين امرأة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. ولا تزال المرأة الباكستانية جزءاً من القوات المسلحة الباكستانية، ليس في الوظائف المساعدة فحسب، بل أيضاً في الأدوار القتالية، منها وظائف الطيار المقاتل. ويؤكد ذلك التزام القوات المسلحة في البلد بتعزيز تكافؤ الفرص لنسائنا أيضاً.

ومع ذلك، سيدي الرئيس، وكما لوحظ من قبل، على الرغم من التقدم المحرز على الصعيدين الدولي والوطني، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وإدراج منظور متنوع في المداولات والمفاوضات والنتائج المتعلقة بتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً على بيانك، حضرة المندوب الموقر. وندعو الآن مندوب كندا إلى أخذ الكلمة.

السيد فيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، المساواة بين الجنسين حق من حقوق الإنسان. ومشاركة المرأة في الأمن الدولي أمر حيوي لتحقيق نتائج أفضل في نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي الأمن الدولي بشكل أعم. وكان من شأن تحديث النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح لجعله شاملاً للجنسين أن يشكل خطوة رمزية هامة. وعدم التوصل إلى توافق الآراء كان أمراً مخيباً للآمال ويدل على أن لدينا مشكلة جنسانية في مؤتمر نزع السلاح. بيد أن التغيير أمر لا مفر منه.

وتشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أساس العمل الذي يضطلع به بلدي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك التصدي لأسلحة الدمار الشامل. وتعمل كندا جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى لجعل هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال الدولي المتعلق بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويعد ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة أمراً بالغ الأهمية للتصدي للقضايا الصعبة التي نواجهها والتحقق من قدرتنا على العمل لإيجاد حلول تعود بالنفع على الجميع. ومنذ عام 2017، أدرجنا في خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن أهدافاً محددة مكرسة للسياسات المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أسوق بعض الأمثلة الملموسة عن أنشطتنا في مجال المساواة بين الجنسين ونزع السلاح. ففي منظومة الأمم المتحدة، تعد كندا مناصرة للإجراء 36 من خطة الأمين العام التنفيذية لجدول أعمال نزع السلاح، بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار. وفي هذا السياق، نتعاون مع مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، وهي مجموعة يوجد مقرها في جنيف - كنا حتى وقت قريب نشترك في رئاستها - وتدعو إلى المساواة بين الجنسين عبر مجموعة من المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات المعنية بنزع السلاح التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وفي عام 2019، نشرت مجموعة التأثير حزمة الموارد المتعلقة بنوع الجنس ونزع السلاح للممارسين المتعددي الأطراف، والتي تتضمن معلومات أساسية عن أهمية المنظورات الجنسانية وتطرح أفكاراً عملية لمساعدة الدبلوماسيين على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ فضلاً عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين المشاركة المجدية للمرأة

وفاعليتها في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ونوصي بشدة جميع الوفود بالاطلاع على هذه الوثيقة المفيدة.

وتطبق كندا المبادئ والتوجيهات الواردة في هذه الوثيقة في عملنا في اللجنة الأولى للجمعية العامة. وفي استعراضنا السنوي لجميع القرارات في ذلك المحفل، أضفنا تحليلاً منهجياً يعطينا فكرة أكثر وضوحاً عن القرارات المقترحة، مع مراعاة الديناميات الجنسانية وإدراج صياغات قوية بهذا الشأن. وفي عام 2020، احتوى 25 في المائة من جميع القرارات والمقررات المعتمدة في اللجنة الأولى على صياغات جديدة أو محسنة تتعلق بالبعد الجنساني. ونتطلع هذا العام إلى رؤية قرارات شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الجنسانية للأمن الدولي، ونحن على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى بهذا الشأن. وعلى الصعيد المحلي، ندمج بشكل منهجي نهجاً يراعي المنظور الجنساني في مبادرات المساعدة الدولية، وذلك من خلال برامج مثل برنامج الحد من تهديد الأسلحة، وهو أداة البرمجة الرئيسية لكندا للتصدي للتهديدات الدولية التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويمكننا هذا النهج من ضمان قدرة برمجتنا على معالجة المشكلات الصحيحة وتوفير حلول مناسبة للجميع.

(تكلم بالفرنسية)

في عام 2019، شرع البرنامج الكندي للحد من التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل في تمويل أمانتي اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وذلك بهدف دعم مشاركة النساء والفتيات في كافة الإجراءات الجماعية المتعلقة بمكافحة الألغام وتشجيعهن على العمل كجهات فاعلة رائدة وعناصر سلام في الإجراءات والفعاليات الجانبية.

ويسر كندا أن تلاحظ أن العديد من تدابير المساواة بين الجنسين الواردة في خطة عمل أوسلو قد جرى التفاوض بشأنها في آخر مؤتمر استعراضي. ويقدم البرنامج الكندي للحد من التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل الدعم كذلك للمعهد العالمي للأمن النووي من خلال تقديم منح دراسية للنساء للتسجيل في أكاديمية المعهد والحصول على شهادة في إدارة الأمن النووي. وتهدف هذه الشهادة إلى اعتماد الكفاءات وفقاً للمعايير الدولية، وبناء الثقة ومساعدة النساء على الارتقاء مهنيًا في مجال يشكلن فيه أقل من 20 في المائة من القوة العاملة. وكما هو شأن جميع القطاعات المهنية، كلما كان مكان العمل أكثر شمولاً، كلما كان أداؤه أفضل، ونعتقد جازمين أنه من مصلحتنا جميعاً أن يزداد عدد النساء العاملات في مجال السلامة النووية.

كما ندعم برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح الذي ينفذه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وستتيح شراكتنا مع المعهد للدول الأعضاء والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف دمج الاعتبارات الجنسانية في تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، من خلال إجراء بحوث عن مشاركة المرأة وتقديم توجيهات للدول الأعضاء بشأن إدماج الأطر الجنسانية في تحديد الأسلحة التقليدية. وفي حين أننا نواصل جهودنا ونبني على النجاحات التي حققناها في إدماج الاعتبارات الجنسانية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، فإننا بحاجة إلى إجراء عملية تقييم للتحديات الأكثر انتظاماً التي نواجهها في مجال تحديد أسلحة الدمار الشامل، والذي لا تزال المرأة ممثلة فيه تمثيلاً ناقصاً.

أشكر شيلي مجدداً على عقد هذه الجلسة العامة بشأن هذا الموضوع الهام وأؤكد لكم دعم كندا المستمر لبناء عالم أكثر مساواة وسلاماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة المندوب الموقر. ونعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة الموقر.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تشجع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات المسلحة والحد منها وتجاوزها واحترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات في النزاعات. ومن دواعي فخري أن أقول إن المملكة المتحدة هي واضعة المسودة الأولى في هذه المسألة في مجلس الأمن، وقادت بالفعل أول قرار لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وهو قرار مجلس الأمن الشهير 1325 (2000). وإذا كان ذلك القرار يشار إليه عن حق بأنه قرار تاريخي، فلأن تلك كانت أول مرة يقر فيها مجلس الأمن صراحة بالاحتياجات والإمكانيات ونقاط الضعف المختلفة للنساء والرجال والفتيات والفتيات في الحالات المتضررة من النزاعات. وقد دعا مجلس الأمن، في ذلك القرار، جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنساني في حالات النزاع المسلح، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي؛ وأكد على ضرورة تمكين المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام بجميع جوانبها. وتبين الدلائل أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن له تأثير مباشر على ضمان الاستقرار والسلام المستدام، وبالتالي على الحد من التهديدات الأمنية.

وتنفذ المملكة المتحدة الخطة من خلال خطة عملنا الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018-2022، والتي تحدد سبع نتائج استراتيجية تتماشى مع الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي المشاركة، والوقاية، والحماية، والإغاثة والتعافي. ولئن كنا بطيئين إلى حد ما في فهم العلاقة، فمن الواضح أن عملنا في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعديد من هذه النتائج.

وقد تكلمت المملكة المتحدة، في محافل أخرى، عن أهمية جعل المنظور الجنساني في صميم العمل ضد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب المتفجرة، على سبيل المثال، مما يؤكد أهمية النتيجة الاستراتيجية 4 لخطة العمل الوطنية، بشأن الاستجابة الإنسانية. ويمكن أن يكون للتصدي للالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر كبير على مكافحة العنف الجنساني، كما سمعنا بعد ظهر اليوم؛ هذه هي نتيجتنا الاستراتيجية 3.

ويتعين علينا أن نبذل المزيد من الجهد لرسم الروابط الواضحة بين عملنا بشأن نزع السلاح وبشأن المرأة والسلام والأمن، من خلال "ربط حلقات الوصل"، وأقتبس هنا عنوان الدراسة الهامة التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في العام الماضي، والتي كان من دواعي سرور المملكة أن تشارك في تمويلها.

وثمة مجال آخر، هو زيادة المشاركة المجدية والنموذجية للمرأة في عمليات صنع القرار - وهي النتيجة الاستراتيجية 1 في خطة عملنا الوطنية - وقيادتها لتلك العمليات.

لقد حظيت مسألة تحقيق التكافؤ بين الجنسين بالكثير من الاهتمام في المناقشات الدولية بشأن نزع السلاح في السنوات الأخيرة، ونرحب بالتقدم الذي أحرز في هذا المجال. ومع ذلك، وكما سمعنا، لا يزال المشوار أمامنا طويلاً. ومن دواعي السرور أن نرى دعوة صريحة لتحقيق التوازن بين الجنسين في ولايات أفرقة الخبراء الحكوميين، على سبيل المثال. وبالفعل، فقد أدرجت المملكة المتحدة صيغة لهذا الغرض في قرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وعلى الرغم من أهمية ضمان التوازن والتنوع بين الأشخاص الموجودين في القاعة، فإن هذا لا يكفي، إذ لا بد أيضاً من ضمان الإدماج والمشاركة المجديين لأكثر قدر ممكن من وجهات النظر في عمليات صنع السياسات في العواصم التي تصوغ مواقفنا وتعليماتنا.

وإقراراً بهذه الحقيقة، أنشأ مجلس الأمن القومي لدينا برنامجاً لثقافة مجتمع الأمن القومي وتنوعه وشموله، وعيّن مديرة دائرة الدفاع والأمن الدولي في وزارة الخارجية، سامانثا جوب، نصيرة أولى للمساواة بين الجنسين في مجتمع الأمن القومي.

وفي هذا السياق، يكتسي المقترح الداعي إلى تعديل النظام الداخلي لهذه الهيئة لجعله شاملاً للجنسين أهمية بالغة. ويمكننا أن نقول كل ما نريد عن أهمية عدم التمييز أو أن ندعي أنه لا يوجد تمييز في مؤتمر نزع السلاح، ولكن التمييز موجود وسيظل موجوداً طالما أن هناك افتراضاً مضمناً في نص النظام الداخلي للمؤتمر مفاده أن الرجال وحدهم هم من يتولون رئاسة المؤتمر أو منصب أمينه العام. فاللغة لها أهميتها، كما يعلم الدبلوماسيون.

وأخيراً، سيدي الرئيس، اسمح لي أن أقول كلمة عن الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين بصفتها الحالية كرئيسة للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل. ففي الجلسة العامة للفريق العامل المعني بالشراكة العالمية، المعقودة في حزيران/يونيه 2021، قدمت المملكة المتحدة وكندا ورقة مشتركة بشأن تعزيز المساواة في أنشطة الشراكة العالمية، مدعومة بعرضين لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يسلطان الضوء على عملهما في مجال البحث والتحليل وتعميم المساواة بين الجنسين. ومن بين عدد من التوصيات الداعية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، اتفق الفريق العامل على إدراج متطلبات المساواة بين الجنسين في عملية برمجة الشراكة العالمية. وفي الفترة المتبقية من ولاية المملكة المتحدة على رأس الشراكة العالمية، سنواصل البحث في مفهوم لتحليل المساواة بين الجنسين في مجال مكافحة أسلحة الدمار الشامل، ووضع التوجيهات والأدوات المناسبة، ودعم مبادرة أوسع نطاقاً للتنوع والإدماج على المدى الطويل للنظر في عوامل أخرى مثل الإعاقة والعرق. إنه برنامج مهم، سيدي الرئيس، وستواصل المملكة المتحدة جهودها للتعليم والإسهام في السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكرك على بيانك، سعادة السفير. ونعطي الكلمة الآن لمندوب الاتحاد الروسي الموقر.

السيد بوندارييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر الرئاسة التشيلية على عقد جلسة اليوم لمؤتمر نزع السلاح بشأن مشاركة المرأة ودورها في معالجة قضايا الأمن الدولي، ولا سيما في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ممتنون للمتكلمين المدعويين الذين تطرقوا إلى عدد من النقاط الهامة. ومن المؤكد أنهم أعطونا أفكاراً تستحق التأمل بشأن ضمان المساواة بين الجنسين وزيادة تحسينها في المجال الذي يتناوله مؤتمر نزع السلاح.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد غوتيريش، وممثلته السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى عدم المساواة بين الجنسين. ونحن نشهد اتجاهًا إيجابيًا يتمثل في زيادة مشاركة المرأة في النظر في المواضيع الحالية المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. ولطالما كانت المشاركة النشطة للمرأة في محافل مثل محافظتنا حقيقة واقعة. ويتسق هذا التطور تماماً مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وهي المبادئ التي تحكم عمل جميع الهياكل والمنصات الدولية المعنية بالأمن الدولي.

إن الاتحاد الروسي لا يدعم هذا الاتجاه فحسب، بل يسهم أيضاً في تنميته. وما برح الاتحاد الروسي يدعو إلى مراعاة الحقوق المتساوية للرجال والنساء في كافة مناحي الحياة، بما في ذلك نزع السلاح. ومن دواعي فخرنا أن نقول إن عدد النساء في سلكنا الدبلوماسي، على سبيل المثال، يكاد يساوي عدد الرجال.

ولا يزال دور المرأة في السياسة الخارجية، بما في ذلك تحديد الأسلحة، ينمو بشكل مطرد. وهذه حقيقة موضوعية لا يمكن إلا أن تكون محل ترحيب.

إن آخر قرار للجمعية العامة، وهو القرار 48/75 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، يؤكد على أهمية المشاركة المتساوية لكلا الجنسين في أنشطة نزع السلاح. وما اعتماده بدون تصويت إلا دليل على أن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها موقف موحد بشأن هذه المسألة. ويحدد هذا القرار السبل التي ينبغي للدول الأعضاء أن تمضي بها قدماً في ضمان احترام حقوق المرأة، ومكافحة العنف المسلح القائم على نوع الجنس، وإذكاء وعي المرأة بحقوقها وسبل حمايتها، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

ونحن منفتحون، من جانبنا، على التعاون بشأن كافة هذه المسائل مع جميع الدول والمنظمات المهمة. ومع ذلك، يجب ألا ننسى نقطة أساسية من المؤسف أنه غالباً ما يجري إغفالها في المناقشات بشأن المساواة بين الجنسين والتوازن بين الجنسين. فالقدرة والكفاءة المهنية، وليس الجنس أو نوع الجنس، ينبغي أن يكونا هما المعياران الرئيسيان لاختيار الموظفين. وهذا أمر أساسي للحوار البناء والشامل، لا سيما في مجال معقد وحساس مثل الأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، حضرة المندوب الموقر، على بيانك. ونعطي الكلمة الآن لمندوبة الصين الموقرة.

السيدة ما ينغ (الصين) (تكلمت بالصينية): سيدي الرئيس، يسعدني، نيابة عن الوفد الصيني، أن أشارك في هذه الجلسة العامة التي نظمتها بشأن دور المرأة في الأمن الدولي. وقد استمتعت باهتمام إلى العروض التي قدمها المتكلمون والمندوبون الذين أخذوا الكلمة للتو، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعضاً من آرائي.

حسبما أذكر، كامراً في الصين، لم أشعر أبداً بأي شكل من أشكال التمييز. وهناك مقولة صينية معروفة جيداً للنساء والأطفال، مفادها أنه "يمكن للمرأة أن تحمل نصف السماء". إن المساواة بين الرجل والمرأة سياسة وطنية أساسية في الصين. ولطالما كانت المرأة الصينية محركاً هاماً للتنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي.

وفي السلك الدبلوماسي، يوجد في الصين الآن ما يقرب من 40 سفيرة أو قنصلات عامات، وتمثل النساء نحو 40 في المائة من أعضاء السلك الدبلوماسي. والصين قوة مهمة في الترويج الفعال لقضية المرأة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، الوثيقة التوجيهية للمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. وفي عام 2015، اشتركت الصين وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في استضافة اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو الاجتماع الذي أعطى زخماً جديداً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما نُفذت سلسلة من مبادرات التعاون التي تقدمت بها الصين تنفيذاً كاملاً.

وفي مجال الأمن العالمي، لم تكن المرأة الصينية حاضرة على الدوام فحسب، بل إنها اضطلعت طوال الوقت بدور نشط وهام. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، شارك ما يقرب من 1 000 امرأة صينية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتضم كتيبة المشاة الصينية العاملة في جنوب السودان فرقة قتالية نسائية، وحظيت ماو بينغ، وهي أول قائدة عسكرية يتم إرسالها في مهمة لحفظ السلام، بتكريم من الحكومة اللبنانية التي سلمتها "جائزة المرأة المتميزة".

وما فتئت المرأة الصينية تقدم إسهامات حكيمة في قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيدين الدولي والمتعدد الأطراف. ومنذ إنشاء إدارة مراقبة الأسلحة التابعة لوزارة الخارجية الصينية في عام 1997، عمل العديد من الدبلوماسيات كرئيسات إدارات، ورئيسات أقسام، ونائبات رؤساء أقسام، وتحملن مسؤوليات في مجالات مهمة مثل المجال النووي، والبيولوجي، والفضاء الخارجي، والمنظومات المضادة للقذائف والمجال السيبراني.

وهناك حضور أكبر للخبيرات الأكاديميات والعلميات في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة في الصين. وتنشط اللواء ياو يون تشو، من الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية، في مجال التبادل الأكاديمي لأغراض الأمن الدولي وتحديد الأسلحة منذ سنوات عديدة. ودُعيت أيضاً، في وقت سابق من هذا العام، للمشاركة مباشرة في المناقشات المواضيعية لمجلس الأمم المتحدة الاستشاري لمسائل نزع السلاح، وأسهمت بنشاط في صياغة الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير المقدم إلى الأمين العام غوتيريش.

سيدي الرئيس، لقد انقضى أكثر من عامين منذ أن جئت إلى جنيف كعضو في الوفد الصيني إلى مؤتمر نزع السلاح، وتشرفت بالعمل مع العديد من الزميلات المتميزات اللواتي أظهرن، سواء على المنصة أو على طاولة المندوبين أو أمام الميكروفون أو خلف المندوبين، مهارات دبلوماسية وكفاءة مهنية تركت انطباعاً لا يمحي لدى جميع زملائهن في المؤتمر.

إن إحساسي الشخصي هو أن المرأة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور أكثر تقيداً وأهمية في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة، بما في ذلك في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن شأن زيادة مشاركة المرأة، لا سيما في ظل التغيرات العميقة الراهنة في المشهد الأمني الدولي، أن تعطي حيوية وزخماً جديدين للمضي قدماً بالعمل في مجال الأمن الدولي وأن تساعد على التفكير في المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف بشكل أكثر هدوءاً وعقلانية وحيادية وموضوعية وريانة وبراعة.

كما أن من شأن مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الشؤون الدولية أن تسلط المزيد من الضوء على مبدأ هام هو المساواة والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية، وأن تساعد في ضمان تطبيقه على نحو فعال.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي اليوم، أود أيضاً أن أقول لزميلاتي هنا إن مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الأمن الدولي وتحديد الأسلحة وفي أعمال مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يُنظر إليها على أنها حقيقة موضوعية، شأنها في ذلك شأن جمالنا الفطري ومركزنا الاجتماعي اللذين كانا موجودين وسيستمران في الوجود، كما هو بالتأكيد وبالطبع حال بحيرة جنيف وقصر الأمم. ويجب أن نكون واثقين من ذلك بقدر ثقتنا بأنفسنا. وما يتعين علينا فعله هو تقديم إسهام فريد وأكبر في قضية تعددية الأطراف والأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال جهودنا. فالعالم والعصر يحتاجان إلى هذا الإسهام ولا يسعنا إلا تقديمه. فلنقم بذلك معاً!

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، حضرة المندوبة الموقرة. ونعطي الكلمة لمندوبة المكسيك الموقرة.

السيدة غوميز روبليدو سانتشيز (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أحييك، سيدي الرئيس، لإدراجك مسألة المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن هذه المناقشة ضرورية ومناسبة التوقيت على حد سواء، لأننا بحاجة إلى مساحات تتيح لنا إجراء حوارات صريحة وتبادل أفكار عملية بغية اعتماد منظور جنساني ملائم في مجالي السلام والأمن الدوليين، بتركيز خاص على نزع السلاح، الذي هو ولاية مؤتمرنا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع المتكلمين في هذا الاجتماع، لأنهم يتيحون لنا بلورة رؤية واسعة ومتنوعة لكيفية التعامل مع موضوع المنظور الجنساني ونزع السلاح. وقد أظهرت وكيلتا وزارتي الخارجية فالديفيا توريس وجينكينز التزام بلديهما الراسخ بكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في مجالي السلام والأمن، ونحن ممتنون لهما لإطلاعنا على السياسات المحددة التي يجري بلورتها لتحقيق هذا الهدف.

وقد أبرزت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، من جانبها، أهمية أخذ رأي المرأة في الاعتبار في عالم يتأكل فيه هيكل نزع السلاح، بسبب المناورات السياسية، وتتنامى فيه حالة عدم الاستقرار. وننوه بالتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة، تمشياً مع الالتزام الذي أبداه الأمين العام نفسه. ويقدر وفد بلدي حضور السيدة تاتيانا فالوفايا هذه الجلسة، مما يدل على الأهمية التي توليها لهذا البند من جدول أعمال نزع السلاح.

سيدي الرئيس، لقد تولت المكسيك، خلال عضويتها في مجلس الأمن، وتماشياً مع سياستها الخارجية المناصرة لقضايا المرأة، قيادة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشترك في رئاسته مع أيرلندا. وهي بذلك تعزز، بطريقة منهجية وشاملة، إدماج المنظور الجنساني في عمل مجلس الأمن. ومن الأمثلة الأخرى على التزام وفد بلدي بهذه المسألة، اشتراكنا مع فرنسا في تنظيم منتدى جيل المساواة، الذي عُقد في آذار/مارس وتموز/يوليه الماضيين في مكسيكو وباريس. وخلال هذا الحدث، تبادل أعضاء ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الأفكار ذات الصلة بشأن النهج المستقبلية المتصلة، في جملة أمور، بالمشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام، واضطلاع المرأة بدور قيادي في قطاعي الأمن والعمل الإنساني، وحماية النساء العاملات في مجال بناء السلام.

سيدي الرئيس، يرى وفد بلدي أنه لا يمكن إنكار الترابط الوثيق بين المنظور الجنساني ونزع السلاح؛ ومن ثم فإن استبعاد النساء من محافل النقاش وصنع القرار بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار لا يؤدي إلا إلى اعتماد سياسات لا تلبّي الاحتياجات والشواغل المحددة والمتباينة لنصف السكان. ومشاركة المرأة في قضايا السلام والأمن، وقبل كل شيء نزع السلاح، مسألة لا تتعلق بضمان عدم التمييز في تلك المحافل فحسب، بل هي أمر حيوي لبلورة مقترحات محددة تهدف إلى تشجيع المرأة وتمكينها من المشاركة على أوسع نطاق في طريقة معالجة هذه القضايا وإدماج المنظور الجنساني في تلك الطريقة. ويجب أن ينتقل الالتزام بضمان استخدام لغة تُساوي بين الجنسين في اللوائح إلى التزام تتخذ الرئاسة والدول بموجبه تدابير فعالة تكفل مشاركة المرأة مشاركة حقيقية وموضوعية في جميع المناقشات وعلى جميع مستويات صنع القرار.

وبهذا المعنى، يتعين علينا أن نتبع نهجاً متعدد الأبعاد إزاء هذا الموضوع. فأولاً، يجب أن نتخذ جميع التدابير لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في العمليات المتعلقة بنزع السلاح والأمن، لا سيما في أدوار صنع القرار، على النحو الذي أقره الأمين العام في خطته لنزع السلاح وببنته في هذه الدورة السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح. ومما لا شك فيه أن التمثيل العادل قد تحسّن في مختلف الأفرقة والهيئات وأفرقة الخبراء والمجالس، وإدماج أمانة هذا المؤتمر في المسؤوليات الإدارية لمكتب شؤون نزع السلاح هو، بطبيعة الحال، تطور ملحوظ آخر. ومع ذلك، ما زلنا بعيدين عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهو أحد الأهداف المسطرة في خطة نزع السلاح.

ونحنّي كذلك العمل الدقيق والمتعدد العوامل الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في إطار برنامجه المتعلق بالمنظور الجنساني ونزع السلاح. وقد أتاح لنا البحث الهام والمستفيض الذي أجراه المعهد بشأن هذا الموضوع، والمبين في العرض الممتاز الذي قدمته في هذا الاجتماع السيدة ريناتا هيسمان دالوكوا، أن نقيّم ليس فقط التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، ولكن أيضاً العوائق الهيكلية

التي تحول دون تحقيق المساواة الفعلية في مجال نزع السلاح، ليتضح بذلك تخلف ركيزة نزع السلاح تخلفاً ملحوظاً عن الركائز المواضيعية الأخرى للأمم المتحدة.

وثانياً، يوفر المنظور الجنساني أبعاداً ونهجاً وحلولاً جديدة لهذه المسألة. ومن الضروري الاستماع إلى جميع الأصوات والآراء، لا سيما أصوات وآراء النساء، بغية وضع سياسات وبرامج عامة بشأن نزع السلاح لا تتأثر بالصورة النمطية الأبوية للأمن الدولي.

وثالثاً، يكتسي المنظور الجنساني أهمية في تحديد تأثير الأسلحة والعنف. ومن الأهمية بمكان أن نفهم الآثار المختلفة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح على كل فئة من فئات السكان. فالرجال والنساء والفتيان والفتيات يعانون من الأسلحة ويتأثرون بها بطرق مختلفة، قبل النزاعات وبعدها على حد سواء. وتقدم تجبيرات الأسلحة النووية مثلاً واضحاً على ذلك، إذ أكدت الدراسات أن هذه التجبيرات تؤثر على الرجال والنساء بشكل مختلف. فالنساء والفتيات عرضة للإصابة بالسرطان الناجم عن الإشعاع والوفاة منه أكثر بكثير من الرجال الذين يتلقون نفس الجرعة من الإشعاع المؤين. كما أنهن عرضة بشكل متزايد للإصابة باعتلالات صحية أخرى، مثل انخفاض المناعة، وانخفاض الخصوبة، وضعف صحة الأم، مما يؤثر أيضاً على الصحة العقلية.

وكما سبق ذكره، وفي المقام الأول من قبل السفير فيليغاس، يمكن أن تكون بعض الاتفاقيات الهامة بمثابة أمثلة على الممارسات الفضلى من منظور نوع الجنس ونزع السلاح. ومن الأمثلة ذات الصلة، اتفاقية أوتاوا، واتفاقية الذخائر العنقودية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وبالنظر إلى أن هذه المعاهدة الأخيرة تقر بالأثر غير المتناسب للأسلحة النووية على النساء والفتيات وتسلم بأهمية إشراك المرأة في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح، فإنها توفر إطاراً واضحاً للتنفيذ يمكن أن يكون نموذجاً يحتذى لمحاولات نزع السلاح الأخرى.

سيدي الرئيس، يجب أن تكون أهمية المنظور الجنساني بديهية، إذ لا يمكن اتخاذ تدابير الدعم قبل النزاع وأثناءه وبعده دون أخذ وجهات نظر مختلفة في الاعتبار. وتعرب المكسيك عن الشكر لأعضاء فريق المناقشة وتدعو إلى تناول هذه المسألة كمسألة اعتيادية في جميع المناقشات المقبلة بشأن تحسين وفعالية عمل مؤتمر نزع السلاح. ويقترح بلدنا أيضاً أن يتبنى المؤتمر الدعم الموضوعي والبناء من قبل المجتمع المدني الذي يجب أن يُدعى للمشاركة بنشاط أكبر في مناقشاتنا من أجل تعزيز المنظور الجنساني في مداولاتنا.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أننا بإيلاء مزيد من الاهتمام للصلة بين نوع الجنس ونزع السلاح، سنتمكن من فهم التحديات المستمرة فهماً أفضل وتوليد أفكار ومقترحات جديدة لإحراز تقدم في نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المندوب الموقر وأعطي الكلمة الآن لمندوبة كولومبيا.

السيدة كاستيو كاسترو (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية عبر وصلة فيديو): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مداخلة لوفد بلدي منذ بداية رئاستك، اسمح لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لك ولفريقك على الجهود التي تبذلونها، ولا سيما في إعداد تقرير يغطي، قدر الإمكان، ما حدث في مؤتمر نزع السلاح هذا العام.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وكالة وزارة الخارجية، فالديفيا توريس، ووكالة الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، وجميع أعضاء فريق المناقشة الذين شاطرونا أفكارهم بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ترى كولومبيا أن إدماج المرأة ومشاركتها النشطة في هذه السيناريوهات يجب أن يكون أولوية لجميع الدول والتزاماً من جانبها. ولهذه الغاية، من الضروري بلورة آليات لضمان المساواة والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع العمليات والإجراءات التي تعزز السلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، تلتزم كولومبيا بتحسين المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في عمل الدولة، بما في ذلك في مناصب المسؤولية. ولتتسق هذه الجهود، يعمل المجلس الاستشاري الرئاسي لإنصاف المرأة، منذ عام 2017، على وضع سياسات حكومية تهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وقيادة عملية إدماج المنظور الجنساني في خطط الكيانات العامة الوطنية والإقليمية وبرامجها، واستحداث آليات لرصد الامتثال للتشريعات المحلية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بإنصاف المرأة والمنظور الجنساني.

وعلاوة على ذلك، وُضع ميثاق لمساواة المرأة في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2022، وبموجبه واصلت الدولة تدعيم استراتيجياتها لتعزيز فرص وصول جميع النساء إلى الموارد والفرص ومناصب السلطة.

وفي الحالة الخاصة بقطاع الدفاع الكولومبي، يجري العمل على تهيئة بيئة مواتية للإدماج تستند إلى المواضيع الأساسية المبينة في القرار 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي الوقاية والحماية والمشاركة، مما يعزز عملنا بشأن هذه المسألة. وقد أدى تغيير اللوائح الداخلية التي تحكم قوات حفظ القانون والنظام إلى تحسين الآفاق الوظيفية، وبالتالي إيجاد فرص متكافئة للمرأة في حياتها المهنية. ويتسق ذلك مع أحكام القرار 1325(2000) الذي يؤكد مجدداً دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام وعلى أهمية مشاركتها المتكافئة في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

وبالمثل، وعلى المستوى المتعدد الأطراف، أيدت كولومبيا إدراج المسائل الجنسانية في سياقات مختلفة وفي القرارات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. كما رحبنا بالمبادرات التي تسعى إلى زيادة عدد النساء في سياقات نزع السلاح. وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج ماري سكلودوفسكا - كوري للزمالات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يستهدف إنشاء قوة عاملة شاملة تتكون من رجال ونساء يساهمون في الابتكار العلمي والتكنولوجي العالمي في المجال النووي. وفي إطار نسخة هذا البرنامج لعام 2020، حصلت سيدتان كولومبيتان على زمالات لمتابعة أبحاثهما في الفيزياء الطبية في إسبانيا وكولومبيا. ونأمل أن تستمر هذه المبادرات وأن تنمو حتى يتمكن المزيد والمزيد من النساء من تعزيز العمل الجاري بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتشكل استدامة هذه الجهود تحدياً جماعياً في مواجهة الاحتياجات التمويلية المتزايدة التي تفرضها الأولويات الأخرى للدول. ونأمل أن تظل المبادرات الهادفة إلى زيادة إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة والفعالة تحظى بالأولوية، مع إيلاء اعتبار خاص لأثرها على المدى الطويل.

ونأمل أيضاً أن تستمر هذه المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح. وكما أشار وفد بلدي في اجتماعات أخرى، يمثل الدفاع عن الإنصاف والتنوع التزاماً دائماً، ونحن مقتنعون بأن الإجراءات المتاحة لنا في هذا الصدد يمكن أن تحدث تحولاً حقيقياً في مؤتمر نزع السلاح والعالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر مندوبة كولومبيا. حضرات الزملاء الموقرين، نظراً لضيق الوقت، يتعين علينا أن نعلق هذه المناقشة المواضيعية حتى الجلسة الرسمية المقبلة للمؤتمر، والتي سنستمع فيها إلى البيانات النهائية ثم نبدأ في استعراض نسخة منقحة جديدة من التقرير، نعمل عليها حالياً.

والآن أعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.